التمـيز

"الواقع والممكن في التعليم الجامعي"

تأليف

أ.د/ أميرة عبد السلام زايــد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة كفر الشيخ

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

378.62

ز . أ

، أميرة عبد السلام . زايد

التميز " الواقع والممكن في التعليم الجامعي" / أميرة عبد السلام زايد.- ط1.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع .

136 ص ؛ 17.5 × 24.5سم .

تدمك : 8 - 556 – 308 – 977 – 978

1. التعليم الجامعي- مصر

أ - العنوان .

رقم الإيداع : 11025 .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

2018

الفهرس

الفهرس..د

قائمة المحـتويات ....ه

فهرس الأشكال...ز

فهرس الجداول ....ح

تقديم 1

الفصل الأول واقع الجامعة وإمكانية التغيير الموجه للتميز 4

الفصل الثاني التغيير الموجه نحو التميز في التعليم الجامعي. 26

الفصل الثالث الجامعة وتميز الأداء...52

الفصل الرابع الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز. 87

الفصل الخامس استجلاء واقع الجامعات المصرية وآراء أساتذتها حول معايير التميز "دراسة ميدانية "...104

الفصل السادس رؤية مستقبلية مقترحة للتوجه نحو التميز في التعليم الجامعي. 135

المراجع 155

قائمة المحـتويات

الموضوع
تقديم.
الفصل الأول واقع الجامعة وإمكانية التغيير الموجه للتميز
الفصل الثاني طبيعة التغيير الموجه نحو التميز في التعليم الجامعي
أولا: مفهوم التغيير الموجه نحو التميز
ثانيا: "الخصائص - الدواعي - المقومات والمعوقات- المتطلبات "
الفصل الثالث: الجامعة وتميز الأداء.
أولا: مرتكزات التغيير الموجه نحو التميز الجامعي.
ثانيا: التميز في الأداء الجامعي"المفهوم – الدواعي – المعايير".
الفصل الرابع : الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز..

أولا: التعليم الجامعي بين ترد الواقع وضرورة التغيير صوب التميز.
ثانيا: الجامعة وتحديات تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن.
ثالثا: الجامعة ودعم قيم ومعايير التميز في مجتمع التعلم.
الموضوع
الفصل الخامس: استجلاء واقع الجامعات المصرية وآراء أساتذتها حول معايير التميز.
هدف الدراسة:
أدوات الدراسة:
عينة الدراسة:
خطة التحليل الإحصائي:
نتائج الدراسة:
الفصل السادس رؤية مستقبلية مقترحة للتوجه نحو التميز في التعليم الجامعي
المراجع

فهرس الأشكال

الشكل
شكل (1) تمثيل بياني يوضح أعلى نسبة مئوية لمدى موافقة عينة الدراسة على المعايير الداعمة للتميز. 75

فهرس الجداول

الجدول
جدول رقم (1) يبين توزيع عينة وفقا للدرجة العلمية
جدول (2) توزيع عينة الدراسة وفقا للجامعات.
جدول (3) يوضح التكرار والنسب المئوية لجوانب القوة في واقع الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.
جدول (4) يوضح التكرار والنسب المئوية لجوانب الضعف في الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة
جدول (5) يوضح التكرار والنسب المئوية للفرص المتاحة للجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.
جدول (6) يوضح التكرار والنسب المئوية للتهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الجامعات المصرية من البيئة الخارجية من وجهة نظر عينة الدراسة.
جدول (7) يوضح النسب المئوية لمستوى موافقة عينة الدراسة على المؤشرات المعبرة عن المعايير حدود الدراسة.

تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...وبعد،،،،

اتخذ هذا الكتاب من التعليم الجامعي والجامعة مجالا لمناقشة موضوعه عن التعليم المتميز. ،حيث أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر. فيُعد التعليم المتميز المدخل الحقيقي لمجتمع يسعى للنهضة مما يتطلب صياغة واقع تربوي أكثر جدة يصنع ويقود التقدم الحضاري التي تفرضه اللحظة الراهنة ، ويتطلب رؤية فلسفية تربوية مغايرة تعبر عن عصر جديد وفلسفة مجتمعية جديدة. ففي ظل هذا العصر الذي تتدفق فيه المعرفة بوفرة غير مسبوقة في كافة المجالات وفي مجتمع (مجتمع التعلم) يكون البقاء فيه للمتميز. والجامعة كمؤسسة تربوية مجتمعية منوطة بصناعة التميز ، وهذا يتوجب أولا أن تكون جامعة متميزة في ضوء معايير تتسم أولا بالخصوصية الفكرية والثقافية والأكاديمية ، ووضع تجارب الآخرين في بؤرة الاهتمام للإفادة منها في ضوء تلك الخصوصية. وقد جاء الكتاب لمناقشة هذا الموضوع في ستة فصول كالتالي:

الفصل الأول: وتناول واقع الجامعة وإمكانية التغيير الموجه للتميز.

الفصل الثاني: ويتناول طبيعة التغيير الموجه نحو التميز في التعليم الجامعي حيث يبحث في مفهوم التغيير الموجه نحو التميز ، وكذا الخصائص - الدواعي - المقومات والمعوقات- المتطلبات.

الفصل الثالث: ويناقش الجامعة وتميز الأداء من حيث مرتكزات التغيير الموجه نحو التميز الجامعي ، والتميز في الأداء الجامعي"المفهوم – الدواعي – المعايير".

الفصل الرابع: الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز. وفي إطار ذلك ناقش هذا الفصل التعليم الجامعي بين ترد الواقع وضرورة التغيير صوب التميز. الجامعة وتحديات تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن. الجامعة ودعم قيم ومعايير التميز في مجتمع التعلم.

الفصل الخامس: ويقوم باستجلاء واقع الجامعات المصرية من حيث البيئة الداخلية والخارجية وكذا استجلاء آراء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة حول المعايير التي يمكن أن تقود الجامعة إلى التغيير الموجه نحو التميز.

الفصل السادس: ويتناول رؤية مستقبلية مقترحة للتوجه نحو التميزفي التعليم الجامعي.

وأخيرا اسأل الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يكون قد تضمن ما ينفع ويفيد القارىء في إرساء وترسيخ قيم ومعايير التميز في التعليم الجامعي...وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وعلى معلمنا وهادينا محمد أفضل الصلاة وأتم التسليم.

المؤلفة،،،،

الفصل الأول
واقع الجامعة وإمكانية التغيير الموجه للتميز

يمر العالم اليوم بعديد من التطورات والتغييرات المتسارعة على كافة الأصعدة حتى أصبح التغير السريع سمة مميزة لهذا العصر. والتربية عامة ومنظومة التعليم بشكل خاص ليسا بمعزل عن تلك التغييرات ، فهما في مواجهة دائمة مع التغير. ومن أبرز التغييرات التي مرت بالمجتمع المصري مؤخرا ؛ ثورة يناير وتداعياتها ، والتي من المنتظر أن يقود التعليم في سياقها المرحلة الراهنة والمستقبلية خاصة التعليم الجامعي – لما له من خصوصية في التنمية المجتمعية وطبيعة المرحلة العمرية لطلابه - في إطار التحول الديمقراطي في مصر على كافة الأصعدة. ولكن أي تعليم جامعي وأية تربية يستطيعا القيام بهذا الدور بعد ثورتي يناير ، ويونيو؟

إن التعليم المتميز الآن أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر حيث يمثل المدخل الحقيقي لمجتمع يسعى للنهضة والذي يتطلب صياغة واقع تربوي أكثر جدة يصنع ويقود التقدم الحضاري التي تفرضه اللحظة الراهنة ، ومؤسس على رؤية فلسفية مغايرة تعبر عن عصر جديد وفلسفة مجتمعية جديدة. ففي ظل هذا العصر الذي تتدفق فيه المعرفة بوفرة غير مسبوقة في كافة المجالات وفي مجتمع (مجتمع التعلم) يكون البقاء فيه للمتميز. تلك التغييرات التي تحتاج إلى التخطيط العلمي المدروس والموجه طبقا لما نحدده من أهداف. وفي إطار علاقة التربية بالتغيير يرى سيد عويس أن: التربية

يجب أن تفهم على أنها "عملية تغيير" بواسطتها ينمو الإنسان ويزدهر وتتفتح قدراته ...أنها عملية تكوين الشخصية ليكون الإنسان مواطنا ذا اتجاهات فكرية نحو ما يحيط به من آخرين ونحو ذاته (عويس ، 2009 ، 22-23).

إن التغيير هنا ليس تكنولوجيا جديدة فقط بل بنية اجتماعية وسياسية ترسم مصير المجتمع ، وهو ثقافة أيضا لأنه يغير البنية الفكرية ويعيد قراءة الواقع ويضفي قيما جديدة ، ويحدد أساليب جديدة في فهم الواقع والتعامل معه.. ولهذا يقال إن التغيير هو الإبداع أو لنقل تغيير إبداعي (جلال ، 1998 ، 43-44).

إن التربية أداة مهمة في تشكيل وبناء الإنسان بناء متكاملا في إطار ثقافة المجتمع ، فهي عامل قوي لاستمرار تلك الثقافة وتناميها... لذا فإن التعليم الجامعي في ظل هذا الإنماء الثقافي يستطيع القيام بعمليات الحذف والإضافة والتعديل وبالتالي فهو قادر على إحداث التغيير الثقافي والتربوي. وهو إذ يقوم بهذا التغيير عليه المرور بمراحل تدريجية حتى يتوافق الفرد مع المستجدات بأمان وذلك بالتمهيد ومحاولة الترابط بين القديم والجديد لتلافي جوانب الصراع القيمي بينهما إلا أنه في بعض الأمور في حاجة إلى التغيير الجذري السريع ليس في عنصر المفاجأة بل في نوعية التغييرات الموجهة بالفعل صوب التميز ، والتي تستند إلى التخطيط العلمي السليم ، والوعي بأبعاد الواقع سلبًا وإيجابًا.

ويمثل التميز ضرورة أساسية لنجاح المؤسسات على اختلاف ألوانها وتطوير أدائها على النحو المرغوب. حيث ينحو التميز إلى تحقيق إنجازغير مسبوق، سواء على مستوى المؤسسة ذاتها أم مستوى مثيلاتها (الهواري ، 2005 ، 207) "فالمؤسسات التي تحسن استثمار قدرات مواردها البشرية يزيد احتمال تحقيقها لميزه تنافسية وتمتعها بأداء متميز. ومن ثم فالتميز يكمن في قدرة المؤسسة على جذب الموهوبين واختيار أفضلهم ، وتنمية وتطوير مهاراتهم وزيادة حفزهم للابتكار (أحمد ، 2009 ، 444). تأسيسًا على ما سبق فإن "الإنسان" هو العنصر الأساسي في تحقيق التميز ، وهو الهدف الأول منه ، ومن ثم فمؤسسات التعليم منوطة أكثر من غيرها في تحقيق التميز في كافة جوانب الأداء بها ، إذ أن غايتها الكبرى هي بناء الإنسان.

تلك المؤسسات التي يراها بدوي (2006): تعيش في خضم بيئة دولية معاصرة تشهد إطرادًا ، يكاد يكون غير مسبوق في تنامي دور العلم والمعرفة وفي ظل هذه البيئة الدولية عالية التنافسية تبرز أهمية دور الجامعات باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها ، وتتعاظم مسئولياتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة والتفاعل مع تأثيراتها على الأمن القومي (بدوي ، 2006 ، 189).

من ثم فإن التغيير المنشود في الجامعة سواء في أدائها المؤسسي الخاص بها أو بتقديم خدمات عالية الجودة وإنتاجية أكثر كفاءة وفعالية ، وفي تخريج عناصر بشرية تستطيع المنافسة بها في سوق العمل ؛ يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجوهرية. وأصالة هذا التغيير تأتي من اعتماده على معايير توجهه الوجه السليمة صوب التميز. والجامعة أحد أهم المؤسسات المنوطة بتحقيق تلك المعايير التي تقود إلى التميز ، طبقا لتقاليدها الفكرية وثقافتها الأكاديمية ، وطموحاتها المستقبلية.

يمكن استجلاء جوانب المشكلة حاليا من خلال توصيف أزمة الواقع الجامعي من الداخل "عوامل داخلية" في الجامعة ذاتها والمجتمع المحلي ، ومن الخارج "عوامل خارجية" وذلك من خلال ما قدمته بعض الأدبيات والدراسات السابقة في هذا الشأن كما يلي:

أولا: توصيف أبعاد أزمة التعليم الجامعي في ظل تأثير العوامل الداخلية:

تناولت فعاليات المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية بجامعة الزقازيق أزمة التعليم الجامعي من جوانب عدة ، كدراسة حميد (2009): عن الجامعة في خطر التجاوزات والفساد ، حيث ركز على التجاوزات والسلبيات الحادثة في الإدارة ، وما يرتبط بالأستاذ الجامعي ، والطالب على اعتبار أنها الأركان الرئيسة في العملية التعليمية بالجامعة ، فيرى أن: الإدارة الجامعية فقدت مصداقيتها منذ أن أصبح العميد يأتي بالتعيين حيث يفقد المجتمع العلمي للجامعات صدقه وعمقه. (أصبح الانتخاب في سياق ثورة يناير وأهم ما أسفرت عنه في إطار الجامعات المصرية هو الآلية التي تنظم عملية اختيار القيادات... لكن هل يعتبر هذا الأمر كاف وقادر على مواجهة السلبيات المتعلقة بالزمن الماضي؟).

وفيما يتعلق بأستاذ الجامعة فهناك مشكلات وسلبيات خطيرة كالدروس الخصوصية ، والصراعات العلمية البحثية ، وغيرها مما يسهم في تخلف التعليم العالي في مصر والوطن العربي. أما ما يتعلق بالطلاب فهناك العديد من التجاوزات أرجعها حميد إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي تذخر بأساتذة المعرفة والبحث العلمي في ذيل اهتماماتهم ومن ثم لا يمكن أن تخرج منتجاً تعليمياً مميزاً

كما أن الطلاب يستخدمون أساليب ملتوية للحصول على الدرجات كالغش ، مع تدهور عديد من السلوكيات. ووصفت دراسة كل من مطر ، فرج (2009) أزمة التعليم في مصر من خلال عرض هذه الأزمة في مجموعة من الخطايا - كما وصفها الباحثان - وهي النظرة الجزئية للسياسات التعليمية ، والتسرع في صنع تلك السياسات - غياب البُعد الثقافي والمعرفي في السياسات التعليمية (تجاهل الواقع)، الفجوة بين السياسة التعليمية والبحث العلمي التربوي - غياب البُعد الاستراتيجي عند التعامل مع قضايا التعليم - النُخب المسيطرة على مجريات الأحداث في ميدان السياسات التعليمية - الاهتمام بلغة الأرقام لا بلغه القيمة - الاهتمام بالشكل من دون المضمون - غياب رؤية سياسية واضحة مدعومة بتفكير استراتيجي - اعتماد التمويل في صنع السياسات على المنح والقروض - طغيان البُعد الفردي على البُعد المؤسسي.

هذا ويرى العطار(2011) أن الجامعة المصرية افتقدت ريادتها التي كانت تتمتع بها حتى وقت قريب سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي وافتقادها لاستقلاليتها ، وحريتها الأكاديمية وتدعيم تبعيتها للسلطة السياسية والتنكيل بأعضاء هيئة التدريس سواء بصورة خفية كتقليص مرتباتهم حتى لا يكون لديهم الوقت للعمل العلمي والتفكير أو بصورة صريحة من خلال التدخل في شؤونهم واستبعاد ذوي الرأي منهم عن المناصب القيادية ..

مما أفقد الجامعة كيانها ، وعزل الجامعة عن دورها الحقيقي في التنوير وقيادة التطوير ، وتدعيم التغيير والإعداد له وقيادته. (العطار ، 2011 ، 151). (والمأمول بعد ثورتين في العصر الراهن تغيير كل هذه الأوضاع السلبية ، وهي أحوج ما تكون إلى ثورة في الفكر ، والعلم والتعلم والبحث العلمي ، والعمل ، والأخلاق).

ثانيًا: توصيف أبعاد أزمة التعليم الجامعي في ظل تأثير بعض العوامل الخارجية:

هناك جانب كبير من الأزمة فرضته العولمة وأدواتها ، والتي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية كما يرى الجابري (الجابري ، 2003 ، 144-145):

شل الدولة الوطنية ـ

توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول ـ

التعامل مع العالم ومع الإنسان في كل مكان تعاملًا لا إنسانياً يحكمه مبدأ البقاء للأصلح ، والأصلح في هذا المجال هو الناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة.

ومع تعاظم التيارات المعولمة وما صاحبها من بسط للهيمنة الرأسمالية المتوحشة على مقدرات الشعوب ، تعرضت الجامعات بصفة خاصة لما حملته هذه التيارات وانطوت عليه من أفكار وقيم تهدف إلى إحكام السيطرة على مصائر الجامعات وذلك بربطها بقوى الهيمنة الجديدة الممسكة بزمام السوق الرأسمالي العالمي. ومن التحولات التي نجحت التيارات المعولمة في تحقيقها ، واستمرت بلا هوادة في توسيعها وتعميقها ، كما يراها عبد الفتاح تركي ، ما يلي (تركي ، 2007 ، 15-16):

تسييد معايير الجودة التي تقدم لمختلف الدول على أنها معايير عامة ينبغي أن تنتظم مصائر الجامعات في كل بلدان العالم تلك التي تم نقلها من مجال الصناعة والتجارة - وحققت لأصحاب رؤوس الأموال أموالا طائلة على حساب إفقار القطاعات الجماهيرية.

تتعرض مؤسسات التعليم والجامعي منها خاصة في ظل التيارات المعولمة إلى محاولات لتغيير وجهتها وإلزامها بتحقيق أهداف لم تختارها وليس فيها ما ينفع مجتمعها...من خلال محاولة تغيير محتوى التعليم وإدخال مفاهيم جديدة تنتظم طرائق التفكير وغيرها من محاولات الهيمنة.

ويتفق بعض المفكرين مع ما يراه تركي في الهجمة الشرسة للعولمة الرأسمالية على التعليم الجامعي. ومنهم ميروفيش & رومار(2006) فيقولان: على الرغم أن الجودة في مجال الصناعة والتجارة كانت أكثر وضوحا من حيث الاتفاق على الجوانب الفنية وتعريف الجودة نفسه في هذا المجال ، وتحديد نوعية العملاء في سوق المعاملات وتوقعاتهم ، إلا أنها تمثل إشكالية متعددة الجوانب في مجال التعليم الجامعي (Meirovich,& Romar,2006,40). لذا يرى هوستون وتيرني (2006) أنه من المهم معرفة كيف يفكر أصحاب المصلحة في نقل واستخدام الاستعارات من مجال لآخر ، كمعرفة كيف يفكرون ويتصرفون فيما يتعلق بالجودة ، ونظرتهم للجامعة كالعمل التجاري ...، من هنا يتوجب التفكير بشكل نقدي حول تلك الاستعارات (Houston,2008,67& Tierney, 2006,8). إننا بصدد منظمات دولية تحتكر إصدار صكوك تمنع أو تمنح حاملها أحقية الاستمرار في الوجود ، ومن دونها يتعرض الآخر إلى الاختفاء والذبول.

وباستقراء بعض الأدبيات والدراسات الأخرى العربية والأجنبية رصد ما يلي:

أولا: دراسات تتعلق بواقع الجامعة ومنها:

دراسة الغوث (2010) حيث قدمت مجموعة من الإخفاقات كانت من وجهة نظرها سببا في ترد مستوى التعليم في العالم العربي والإسلامي. حيث أخفق التعليم في تحقيق كثير من أهدافه ، كالعجز عن تربية المرء تربية إنسانية فاضلة - هدر الطاقات والعبقريات - عجز التعليم والتربية عن خدمة التنمية - أما من حيث إعداد المواطن الصالح فهو إنما يخرج غالبا كلا على الوطن.

وترى دراسة المرصفي (2007): إلى أن التعليم الجامعي في مصر في صورته الراهنة وفي ظل التغييرات العالمية المتلاحقة في أدنى مستوياته ولا يرقي لمواجهة التحديات المعاصرة.

أما دراسة القزاز(2007) فترى ضرورة توفر الحرية الأكاديمية للأستاذ والطالب الجامعي وهى بالنسبة للطالب تتضح في حرية القبول بالجامعة. واختيار المقررات الدراسية وأساليب التدريس ، والاشتراك في الأنشطة الجامعية ، وحرية الرأي ، وحرية المشاركة في الإدارة الجامعية.

ودراسة بدوي (2006) ورصدت تلك الدراسة ثلاث من المشكلات والعقبات التي تواجه مسيرة الجامعات العربية وتطوير العمل الجامعي ، ووضعها في ثلاث مستويات: البُعد البنيوى النظامي وحالة الاستقلال والتبعية ، والبُعد الوظيفي وغايات الجامعة وأهدافها ، والبُعد الإداري.

وقدمت دراسة عز الدين (2006): بعض الملامح المؤسسية للخريطة الجامعية والتي تعبر عن الأزمة في التعليم الجامعي من جوانب عدة: التيه في هرم البيروقراطية ، و شكل التنظيم الجامعي (الجمود ، البنية الهرمية ، والهرم المقلوب)، وتذبذب وتأرجح الفلسفة وعدم استقرار خريطة الهياكل المؤسسية ..وغيرها.

ثانيًا: دراسات تتعلق بالتميز في المؤسسات الجامعية ومنها:

دراسة Bleiklie (2011) هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء مفهوما للتميز وتتبع نشأته وعلاقته بمفهوم الجودة واستخدامه في التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم التميز أحد المفاهيم التي يمكن استخدامها في مجال التعليم العالي ، والذي يوفر أرضية خصبة للتنمية النظرية والتجريبية.

وتناولت دراسة أحمد (2009) التغيير التنظيمي وعلاقته بالتميز التنافسي في المنظمات التعليمية المعاصرة ، وتوصلت إلى وضع نموذج مقترح لتحقيق التميز التنافسي في المنظمات التعليمية ، من أجل زيادة قدرتها على توجيه التغيرات المختلفة في صالحها والتكيف مع الأوضاع الناجمة عنها ، وزيادة قدرتها التنافسية وتحقيق التميز. وترى الدراسة أن التنافسية تعد تحديا متزايد الخطورة يتطلب من المنظمات التعليمية المعاصرة مراجعة شاملة لأوضاعها التنظيمية.

ودراسة القطب (2009) سعت الدراسة إلى بناء نموذج لجامعة متميزة وفق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية. وقدمت إطاراً فكرياً عن فلسفة التميز في التعليم الجامعي ، واسترشدت الدراسة ببعض التجارب والخبرات العالمية في مجال التعليم الجامعي. وتوصلت إلى أن بناء مقترح للجامعة المتميزة والوصول به إلى مستوى التنفيذ ، يتطلب توفر عدة قناعات فكرية ترتبط بكافة جوانب الأداء التي تخص الجامعة.

دراسة Houston(2008) وهدفت إلى توضيح التحديات والمشكلات الناتجة عن التدخل في مجال التعليم العالي عبر معايير جودة الأداء التي يتم نقلهامن مجالي الصناعة والتجارة إلى مجال التربية والتعليم ومنها التعليم الجامعيمن خلال أصحاب المصلحة بغرض الربح المالي ، مما يمثل تهديدات للممارسة المنهجية داخل الجامعات والحد من استقلاليتها.

وعرضت الدراسة لقضية محورية في هذا الشأن وهي لغة التعبير المرتبطة بتغيير السياق في الثقافة المؤسسية وهويتها بإدخال لغة الجودة من الشكل التي هي عليه في مجال الصناعة إلى التعليم العالي ، والتي تعتبر لغة ملزمة في الأساس في معاملات السوق ومفاهيمه. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نقد الأطر النظرية حول قضايا الجودة وتوفير آليات لدعم التفكير النقدي ، وبناء توافق في الآراء حول تلك القضايا بدلا من الاعتماد على الحلول العالمية الجاهزة.

دراسة (2007) Davies وتسعى الدراسة إلى استكشاف أثر الثقافة الأكاديمية على تنفيذ المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة لنموذج التميز(EFQM) في الجامعات البريطانية ، هذا النموذج الذي يستند إلى إدارة الجودة الشاملة (TQM) ومن ثم كان من المهم فهم ثقافة المؤسسة وتقييمها ، وتشخيص وتحليل واقعها وتحديد العوائق المحتملة للتغيير قبل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة لنموذج التميز. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية صنع القرار المشترك من قبل الجماعة الأكاديمية فيما يتعلق بالمشكلات ، والدعم المتبادل بينهم ، والحفاظ على المعرفة والممارسات الخاصة في المؤسسات الأكاديمية ، وكذا مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس ..وغيرها من عوامل مؤثرة في ثقافة المؤسسة لها تأثير عميق على العمليات الأكاديمية والجودة والتميز.

وقدمت دراسة بيرفوت وآخرون (2006) ثلاثة عشر مؤسسة جامعية كنماذج للتميز في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في السنة الجامعية الأولى ، حيث يعول عليها إدامة التميز في السنوات التالية. وقدمت تلك الدراسة مجموعة من الخبرات العملية المستقاة من النماذج المقدمة ، والتي تفيد المؤسسات الجامعية الراغبة في التميز في كافة جوانب العمل بها. وكان لكل مؤسسة من الثلاث عشرة معايير تعمل في ظلها كمرجعية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مكونات معينة في حياة الجامعة لها تأثير كبير في تميزها منها الأساس المنطقي لمنهجية المؤسسة ، وقيادتها وتاريخ الجامعة ، وتشجيع الأفكار والمشاريع الطليعية.

تأسيسًا على ما سبق يمكن بلورة السؤال التالي ليعبر عن المشكلة التي يناقشها العمل الحالي:

ما أهم معايير التميز التي يمكن تحقيقها في التعليم الجامعي ، وكيف يمكن للجامعة ترجمة تلك المعايير لتحسين نوعية الأداء بها والتوجه نحو التميز؟

والإجابة عن هذا السؤال يتطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

ما طبيعة التغيير وماهية العلاقة بين التغيير والتميز؟

ما مفهوم التميز ، وما أهم دواعيه ومبرراته في التعليم الجامعي؟

ما أهم مرتكزات التغيير الموجه للتميز ؟

ما أهم المعايير الموجهة للتميز والتي يرتكز إليها التغيير النوعي في الأداء لبناء جامعة متميزة؟

ما طبيعة الدور التنموي للجامعة في ضوء معايير التميز ومطالب ثورتي يناير ويونيو خاصة في مجال التعليم وبناء الإنسان؟

ما رؤية أعضاء هيئة التدريس لواقع الجامعات المصرية الراهنة؟ وما مدى موافقتهم على معايير ومؤشرات الأداء التي قدمتها الدراسة الحالية؟

كيف يمكن للتعليم الجامعي ترسيخ المعايير الداعمة للتميز لإحداث التغيير النوعي المأمول والتميز في الأداء الجامعي؟

من ثم يكون الهدف: استجلاء بعض معايير التميز في التعليم الجامعي التي إذا تم تبنيها ، وترجمتها إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات (مؤشرات الأداء) تقود الأداء الجامعي في كافة جوانبه إلى التميز. ولتحقيق ذلك كان على الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

رصد أبعاد أزمة التعليم الجامعي في مصر ، والتي تعد من دواعي التغيير الموجه نحو التميز، وذلك من خلال بعض الأدبيات التربوية التي تناولته.

التعرف على دواعي التغيير وطبيعته والعلاقة بين التغيير والتميز.

الوعي بمفهوم التميز ، ودواعي الوصول إليه في التعليم الجامعي.

تحديد أهم مرتكزات التغيير الموجه للتميز.

توضيح وضع الجامعة ودورها التنموي في ضوء معايير التميز المقترحة ومطالب ثورتي يناير ويونيو.

تبيان رؤية أعضاء هيئة التدريس لواقع الجامعات المصرية ، ومدى موافقتهم على ما قدمته الدراسة من معايير للتميز ، ومؤشرات الأداء المرتبطة بها للوصول إلى الأداء المتميز.

تقديم رؤية مستقبلية مقترحة عن كيفية تحقيق معايير التميز في التعليم الجامعي بإحداث التغيير النوعي المأمول والتوجه للتميز في الأداء الجامعي.

تعود أهمية الكتاب الحالي إلى ما يلي:

الاهتمام بالعلاقة بين التغيير السريع الحادث في البنية المعرفية المعلوماتية لعالمنا المعاصر وما يرتبط بها من تحديات ، وبين التغييرات الاجتماعية المتراكمة وإبراز دور الجامعة كعامل وسيط بين العاملين السابقين من حيث المشاركة في إنتاج تلك البنى والتأثير فيها.

الكشف عن قدرة الجامعة على تجديد ذاتها وإحداث العديد من التغييرات التي تسعى من خلالها التوجه نحو التميز في تحقيق أدوارها في التدريس والتعليم والإنماء المعرفي ، وفي البحث العلمي والتطوير ، وخدمة المجتمع.

علاج جوانب الضعف في أداء الجامعة للوظائف والأدوار المنوطة بها ، وتعظيم جوانب القوة بها كصانعة للعقول المبدعة المتميزة ، واتخاذها نقطة انطلاق للتميز في المجتمع المصري خاصة في سياق الثورات المصرية المعاصرة كمرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر.تقديم بعض المعايير الموجهة للتميز والداعمة له في العمل الجامعي ، والتي تمثل إطاراً مرجعياً لكافة الممارسات في مختلف جوانب هذا العمل لتحسين الأداء به وتميزه.توجيه انتباه المسئولين والمخططين للتعليم الجامعي لأهمية القيم المتضمنة في معايير التميز،

ودورها كإطار مرجعي لكافة جوانب العمل الجامعي "التعليمي والبحثي والخدمي ".يتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي ، وهو منهج لا يقف عند مجرد الوصف للبيانات والمعلومات ، بل يمتد لتفسيرها وتحليلها لاستنباط بعض الدلالات المهمة ذات الصلة بالدراسة. وقد تم توظيف الأدوات التالية :

استمارة التحليل الرباعي **SWOT Analysis.**

استبانه تتضمن خمسة عشر معياراً مقترحاً للتميز ، وستون مؤشراً للأداء.

ينطلق العمل من الآتي:

أن الجودة والإتقان في ظل معايير تعمل للحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع وترتبط بالحاضر ومتغيراته ، والإفادة من تجارب وخبرات الآخرين ، والاهتمام بالثقافة الأكاديمية والقناعات الفكرية للجامعات المصرية ؛ يعد سبيل لتميزها.

يُعد المورد البشري هو المورد الأساسي الذي يحقق الارتقاء بالأداء وتحقيق التميز ، خاصة وأن الاستثمار في البشر هو استثمار استراتيجي.

أن التوجه صوب التميز يتطلب أولا قناعة إنسانية ، وإيماناً عميقاً بهذه القضية قبل إحداث التغيير في أي عمل . وهذا يتطلب كثير من الجهد من القائمين على التغيير ومن المقصودين أو المستهدفين بالتغيير.

الجامعات هي مقياس التقدم في أي مجتمع فهي تمثل ثقافته وقاطرة تقدمه ومعيار حقيقي لحضارته.

التميز من أهم المفاهيم الأساسية التي أفرزتها التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة المعرفة في العصر الراهن وما يرتبط به من تنافسية وإنتاجية وغيرها من مفاهيم.

حتى يتسم التعليم الجامعي بالتميز وتكتسب الجامعة مقوماته ، فإن ذلك يتطلب جملة من التغيرات الجوهرية في الشكل والمضمون يتوجب إحداثها في بنية المؤسسة الجامعية.

أن التغيير الموجه نحو التميز يعني القصدية في هذا التغيير من خلال أسس ومرتكزات ينبني عليها هذا التغيير في تعدد مساراته. التربية عملية تغيير مستمر فهي منوطة ببناء الإنسان ، وهذا البناء ذاته عملية مستمرة ومتطورة تحمل تغيرات دائمة في كافة أبعاد بناء شخصية الإنسان. ويزكي هذا البناء إطار قيمي يدفع جملة التغيرات إلى البناء الأفضل.

المصطلحات:

التغيير: جملة الأفكار، والأفعال والممارسات المقصودة والموجهة بإرادة الإنسان للتحول من وضع لآخر بغرض تحقيق أهداف معينة.

التغيير الموجه نحو التميز: التحولات الكيفية والكمية الطموحة في مجتمع ما (الجامعة) والمتجهة به نحو تحسين الأداء والجودة والإتقان ، والرقي في الفكر والعمل ومن ثم التميز. تلك التحولات المحسوبة والمخطط لها مسبقا طبقا لظروف وإمكانات المجتمع الداخلية والخارجية ، وطبقا لسيناريوهات متعددة لتفادي أخطار متوقعه ، بعضها يوصف بالتغييرات المرحلية التدريجية ، والبعض الآخر يوصف بالتغييرات الثورية التي تفرضها متطلبات اللحظة. والوصول إلى هذا التغيير بشقيه من خلال استقراء الواقع بإيجابياته وسلبياته ، وأيضًا من الاستشراف الدائم للأحداث ولآفاق المعرفة وسيناريوهات التغيير المحتملة من خلال استشراف المستقبل.التميز: وضع يعبر عن حالة من الارتقاء تفوق المستوى العادي في الأداء شكلاً ومضموناً

وذلك على المستوى الفردي أو المؤسسي أو المجتمعي أو الدولي.

معايير التميز: مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية التي تمثل إطاراً مرجعياً وضماناً للتغيير الإيجابي الموجه نحو التميز ، وتمثل ركائز مهمة في فلسفة بناء الجامعة والمجتمع والتربية مما يضمن أمنها الشامل ،

ويحقق لديها تنمية مأمولة، ويضمن الحفاظ على ثقافتها الأكاديمية ، وهويتها الثقافية وتحقيق إرادة الفعل وضبط حركة سلوكها.

قيم التميز: مجموعة المبادئ المعيارية التي تنمي لدى الإنسان الإحساس بالتميز ، والتي إذا تبنتها الجامعة بحيث تنتظم كافة جوانب العمل بها " في التدريس والإنماء المعرفي ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، والعلاقات الإنسانية"؛ فإنها توجهه نحو التميز.

الفصل الثاني
التغيير الموجه نحو التميز في التعليم الجامعي.

أولا: مفهوم التغيير الموجه نحو التميز.

ثانيًا: الخصائص - الدواعي - المقومات والمعوقات- المتطلبات

أولا: مفهوم التغيير وأنواعه:

إذا كان التغيير هو التحول الذي يطرأ على حياة الناس بين فترة وأخرى فيبدل طريقة نظرتهم للأمور وفي الأدوات التي يستعينون بها على قضاء حوائجهم أو في طرق حل مشكلاتهم ، أو في القيم التي يتبنونها ، أو في الأدوار والمراكز والنظم الاجتماعية وقواعد الضبط (عايش ، 2002 ، 216). فإن التغيير يعبر عن فعل مقصود وإرادة موجهة لتحقيق هذا الفعل. وهناك نوعان من التغيير كما ترصدها أدبيات الإدارة وهما (أحمد ، 2009 ، 434-435):

التغيير المخطط Planned Change ، والتغيير غير المخطط Unplanned change ويهتم العمل الحالي بالنوع الأول الذي يعرف على أنه عملية إدخال تحسين أو تطوير على المؤسسة بحيث تكون مختلفة عن وضعها الحالي ، وحيث تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل أفضل. وعرف أيضا على أنه إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من عناصر العمل التنظيمي مستهدفة أحد أمرين أساسيين هما: ملائمة أوضاع المؤسسة ، أو استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية وأوجه نشاط جديدة تحقق للمنظمة سبقا على غيرها من المؤسسات.

وتتعدد أنواع التغيير المؤسسي المخطط في المؤسسات التعليمية كالتغيير الاستراتيجي ،

والتغيير الهيكلي ، والتغيير التكنولوجي والتغيير في البشر(وما نهتم به هنا تغيير البشر بإحداث تغيير في قيمهم ومن ثم في سلوكهم).

ولما كان العنصر البشري في أي مؤسسة خاصة في بلد كمصر يعتبر موردًا أساسيًا للثروة بها ، فإنه يتوجب العمل بشكل أساسي على التغيير الموجه في كافة أنحاء العمل الجامعي مع وضع الإنسان المنوط بالتغيير والقائم عليه في قمة أولويات تحقيق التميز الجامعي ، حيث ترسيخ وإنماء القيم والمعايير الداعمة للتميز ، وتحقيقها في الممارسات والأنشطة الجامعية وكافة جوانب العمل لإحداث هذا التميز المنشود في المؤسسة الجامعية ، والذي يعول أولا على كفاءة الطاقة البشرية المنوطة بهذا العمل.

ثانيًا: الخصائص - الدواعي - المقومات والمعوقات- المتطلبات:-

أ-الخصائص:

مما سبق يمكن إيجاز بعض خصائص وسمات التغيير الموجه نحو التميز كما يلي:

تغيير مخطط له مسبقا ولديه وعي عالٍ بالأهداف والغايات.

تغيير يرقى لمستوى الثورة حيث يستمد قوته ويفند محاوره في كافة المجالات المجتمعية والتربوية طبقا لمطالب الشعب في الوقت الراهن.

تغيير قائم على استقراء الواقع ولديه الوعي بأبعاده.

يستند هذا التغيير إلى عناصر وطنية مخلصة قائمة عليه ولمصلحة عموم الشعب من خلال الجامعة.

يقوم على توظيف طاقات الشباب في الاتجاه الصحيح.

يستند هذا التغيير على القناعة بالعلاقة الجدلية بين ما هو مجتمعي وما هو تربوي.

يقوم هذا التغيير بالقناعة الفكرية والعملية بقيم التميز ، فالإتقان والجودة والإنتاجية وغيرها من قيم دعانا الله سبحانه وتعالى إلى العمل في ظلها لعمارة الأرض والإبداع في الكون.

وفي إطار التغيير الاجتماعي وعلاقته بالتغيير التربوي المنشود(1)ووضع التنمية، فإن التغيير الحقيقي يكون في اتجاه دمج ثقافي وطني يحترم التنوع لدعم الثقافة الوطنية وتكوين انتماء ثقافي عام يدعم تماسك المجتمع كوحدة تنبذ التشرذم الثقافي والعزلة ، والانفصال الذي يعزز مشكلات عديدة أبرزها في الوقت الراهن العنف والشغب

1- في: المؤتمر الأول للعلوم التربوية والنفسية – جامعة طنطا فرع كفر الشيخ من 5-7 فبراير 1994، بعنوان التربية والتغيير الاجتماعي.

والافتقار إلى الحوار الهادف وغيرها. تلك التي تعطل أو تفرغ طاقات المجتمع خارج نطاق التنمية بأنماطها المختلفة وأساسها التنمية الذاتية والمعرفية في مجتمع التعلم. ولكي نحدد اتجاهات التغيير لابد من معرفة ما العناصر الدينامية المتحركة التي يمكن من خلالها التجديد الثقافي وبث قيم التغيير.

ويميز الدارسون اتجاهات ثلاثة في التغيير التربوي (النقيب ، 2009 ، 128):

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن إصلاح نظم التعليم الحالية أمر مشكوك فيه لأنها غدت أنظمة ضخمة ومعقدة ، كما أنها تعكس مصالح قوى سياسية ، واقتصادية واجتماعية داخل المجتمع ، ومن ثم فالتغيير الفعال في التعليم أمر لا يمكن حدوثه إلا إذا حدثت تغييرات جذرية في المجتمع وتنعكس على التعليم.

الاتجاه الثاني: ويذهب أصحابه إلى أن الإصلاح التربوي أمر ممكن إذا أحسن التخطيط له ، وحدوث أولويات الإصلاح وفق خطة زمنية معينة.

الاتجاه الثالث: يرى أصحابه لاعتبارات تعليمية ونفسية ومنطقية أن إصلاح التعليم أو تغييره يجب أن يتم في ضوء نظرة شاملة متكاملة لكل العناصر المادية والبشرية والمعرفية والتقنية التي تتألف منها المؤسسة التعليمية مع ضرورة المشاركة الفعالة لكل المشاركين.

وفي إطار التغيير الجذري الذي تعبر عنه الثورات فطبقًا لثورة يناير يفترض إحداث تغييرات جذرية في منظومة التعليم عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة. حيث تعد الثورات من أهم عوامل التغيير:

"فالثورة بمعناها الحقيقي وبمفهومها العلمي تنطوي على تغير شامل جذري، وسريع في المجتمع الذي يفجر هذه الثورة ويعيش فيها. فالثورة ليست مجرد غضب الثوار على الأوضاع القديمة التي تستبد بمجتمعهم ، وتعرقل حركته دون انطلاقه ، وإنما الثورة هي علم التغيير الاجتماعي الشامل والعميق لصنع حياة جديدة تفي بمطالب الثوار وآمالهم" (عايش ، 2002 ، 229).

والثورة كما يعرفها الجمال: "تغيير جذري في معدلات القوة أو الهياكل التنظيمية ، وتتم في فترة قصيرة من الزمن. بمعنى آخر هي النبذ الكامل للوضع الراهن... ، وجميع الدول الكبرى تقريبا في عالمنا المعاصر قد ولدت من رحم الثورات" (الجمال ، 2012 ، 111). ومن سمات التغيير الثوري أنه ينبع من ذات الجماعة ، فيكون تعبيرا عن إرادة أفرادها ، هادفا إلى تحقيق آمالهم في مستقبل أفضل ، وهو سريع - شامل - إيجابي وهادف - تقدمي - شعبي - علمي: يبتعد عن العشوائية (عايش ، 2002 ، 230).

ب-دواعي التغيير والتوجه نحو التميز:

توجد العديد من العوامل التي تدعو إلى التغيير والتوجه نحو التميز ، فقد رصدت دراسة القطب (القطب ، 2009 ، 73- 97) عددًا من هذه الدواعي وصنفتها إلى ثلاث مجموعات :-

الأولى دواعي عامة ترتبط بأزمة التربية العربية وانعكاسها على حركة المجتمع بصفة عامة ، وعلى مؤسساته التعليمية وتوجهاته المستقبلية بصفة خاصة ومن أهم هذه الدواعي:

ضبابية فلسفة التربية

فقدان غايات كبرى للتربية

هامشية وجزئية التجديد والإصلاح التربوي

عشوائية الرؤية في بناء المستقبل

حتمية خيار التقدم وإما المزيد من التخلف.

الثانية دواعي مجتمعية عالمية وأهم هذه الدواعي يتمثل في:-

ضآلة حجم ذوي الكفاءات العالية

الثورة المعرفية ومجتمع المعرفة

الزيادة السكانية

تغييرات سوق العمل وتحولات الوظائف

ثورة التكنولوجيا الرقمية..

الثالثة دواعي تتعلق بمنظومة التعليم الجامعي ومن أهمها :-

تقلص قدرة الجامعات على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي

سيادة المناخ البيروقراطي

عدم قدرة الجامعات على مسايرة الانفجار المعرفي

جمود المناهج ونظم التقويم

الشكلية والافتراضية في البحوث الجامعية

غلبة منهج التلقين والحفظ.

ما سبق من دواعي تعد مبررات مهمة للتوجه نحو التميز في التعليم الجامعي، إلا أن هناك أيضًا بعض الدواعي وثيقة الصلة بالدواعي العالمية المجتمعية السابقة والتي يمكن إيجاز أهمها في العصر الراهن فيما يلي:

مقاومة ثقافة اللاتوطين المعولمة:

استخدم كثير من المنظرين مصطلح اللاتوطين في ما يتعلق بالعمليات المعولمة... في حين فضل آخرون مصطلحات ذات صلة مثل إزالة الصفات المحلية أو التهجير... ورغم تلك الاختلافات يمكن تحديد معنى عامًا لهذا المصطلح "اللاتوطين" بشكل عام لفهم ما يطلق عليه تمارسيا كانكليني (2008) اسم فقدان العلاقة الطبيعية بين الثقافة والأقاليم الجغرافية والاجتماعية (توملينسون ، 2008 ، 146).

ويري جابر عصفور إننا في حاجة إلي ثقافة مغايرة ، إيمانا بالدور الذي تلعبه الثقافة في المجتمع. فالثقافة أساس التنمية في كل جوانبها وهي أساس التقدم والقوة المحركة له في كل مجال ، ابتداء من السياسة وليس انتهاء ببناء بنية تحتية قوية وكافية ، ينهض علي أسسها ازدهار العلم (عصفور ، 2008 ، 7).

تلك الثقافة التي لا تساهم في تحقيق التغيير الاجتماعي ، حيث أن العمل المطبوع بالمسايرة لا يغير شيئا ، ولا يعبر عن وجهات النظر المختلفة التي تحملها الثقافة المضادة التقدمية المبشرة بالتغيير ، والتي تعبر عن اتجاهات الرفض التي تنتشر خاصة بين المثقفين المبدعين والثائرين السياسيين (مهداد ، 2011 ، 118).

وفي ظل التقدم التكنولوجي الكبير الذي يعيشه العالم في العصر الراهن في كافة المجالات ، خاصة الاتصالية منها تناقلت المعارف والكشوفات بين الشعوب المختلفة والثقافات المتعددة ، وأخذ شعب عن آخر بعض عناصر ثقافته فتأثرت المجتمعات بثقافاتها المتعددة. وحدث تبادل بين الثقافات الإنسانية مما قضي ذلك علي الانعزال بين الثقافات وزالت بعض الخلافات الناتجة عن عدم الوعي والمعرفة ببعضها البعض. فالتقت الثقافات من أقصي الغرب إلي أقصي الشرق ومن شمالها إلي جنوبها في لقاء ثقافي متنوع ساهم بشكل كبير في إيجاده وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

"فأصبح الإنسان بلمسة لأحد أزرار التلفاز أوالشبكة العنكبوتية ، يتواصل في لحظة واحدة مع غيره في مجتمع يتباعد عنه آلاف الأميال فيتعرف على بيئة هذه المجتمعات...وعلي قيمها ومثلها وأخلاقها وعادتها وسلوكها اليومي (كمال 1995 ، 243).

وهذا يعني أن النهضة الثقافية تتطلب الإيمان بقدرة الوعي الإنساني على إدراك الواقع بحرية وإبداعية ، واستيعابه بما فيه من تراث وجده في الوقت نفسه ، أي بقدرته على الارتفاع فوق الحداثة والتراث ، فوق الإيديولوجيات ، وفوق التقاليد من أي نوع. وإذا كان هذا الوعي مستحيلا فليس هناك أية إمكانية للتغيير ولا التجديد. إذ أن الحياة الاجتماعية لن تكون إلا تكرارًا واجترارا لغيرها أو لنفسها...(الملقي ، 1995 ، 326). ولأن هناك ثقافات قوية وأخرى ضعيفة وفقيرة ، فإن الأمر يتطلب مزيد من الوعي لتجنب خطر الانصهار والذوبان في الثقافات المسيطرة والمنتجة لتلك الإنجازات التكنولوجية.

تأثير الثورة التكنولوجية في تغيير متطلبات الإنسان ذاته:

إن الثورة التكنولوجية لا تؤثر علي الإنتاج والنشاط الإنتاجي فحسب بل على الإنسان ذاته ، ومتطلباته الثقافية وتذوقاته وأسلوب حياته كله ، حيث يتغير تحت تأثيرات هذه الثورة لو هيئت له مختلف الظروف الاجتماعية التي تتضمنها. فالتغييرات الكيفية والكمية التي طرأت علي العلوم والتكنولوجيا بدأت تسرع خطاها في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى ذلك ، فإن هذه الثورة تنتمي بصورة خاصة إلي النصف الثاني من القرن العشرين. وأدت الثورة التكنولوجية إلي تغييرات جذرية في كافة مجالات الحياة ،

خاصة تأثيرها علي ذات الإنسان داخليا ، أي بناء شخصيته بالإَضافة إلي المجتمع ، وطابع النشاط البشري وتكشفت هذه العملية بشكل مختلف في ظل نظم اجتماعية مختلفة (إيفاشيفا ، 2008 ، 14-20). وبالتالي من البديهي أن يوظف الإنسان عمومًا والقائمين على العمل التربوي والتعليم الجامعي خصوصا ، كل الإنجازات التكنولوجية وما أتاحه العلم المعاصر من معارف في خدمة مسارات التغيير الراهن الموجه إلى تقدم المجتمع وترقية أحوال الإنسان. بالإضافة إلى ما سبق من دواعي فإن البحث الحالي قد قدم مجموعة من الدواعي على كافة المستويات من خلال توصيفه وتحديده لمشكلة الدراسة.

جـ: معوقات التغيير ومقوماته:

معوقات التغيير:

هناك بعض العوامل بداخل المؤسسة تعوق عملية التغيير إذا لم تؤخذ في الاعتبار:

فالظروف الداخلية القائمة في المؤسسة (الجامعة) ستجعل النجاحأو الفشل ممكنا في إحداث عملية التغيير. لذا يجب تنظيم بيئة المؤسسة وإدراك التغيير على أنه "العملية التي يعدل من خلالها الأفراد طريقة تفكيرهم وأدائهم للأشياء ، وهناك بعض الدلالات التي تستند إلى ذلك منها"(بريدي وآخرون ، 2006 ، 129):

التغيير يحدث بمرور الوقت (التغيير الفعال يستغرق وقتًا).

التغيير ينطوي في البداية على مخاوف وشكوك.

الدعم الفني والنفسي يكون مهما للغاية.

اكتساب مهارات جديدة يكون بالغ الأهمية ويعزز التقدير.

الأوضاع التنظيمية داخل المؤسسة وفيما حولها.

التغيير الناجح يحتاج إلى دعم ، وبيئة جماعية تعاونية.

كما توجد عدة معوقات تقاوم التغيير وتقف حجر عثرة ضد التغيير منها:

1-ضبابية الموقف من الجديد وإشكالية العلاقة بين الثابت والمتغير:

إن المشكلة التي تواجهها الثقافة في مجتمعاتنا العربية اليوم تكمن في عدم إمكانياتها على الانغلاق وعدم إمكانياتها أيضا على الانفتاح ، فالانغلاق يهدد الثقافات بالفقر والتراجع والتقهقر الحضاري ، بينما الانفتاح يهددها بالاستلاب وفقدان الثقافة لهويتها الوطنية والقومية (مكروم ، 2009 ، 892).

وهنا يلاحظ أهمية الوعي أيضًا بإتجاه التغيير ، ففي الحقيقة أن الانفتاح هو الواقع الفعلي الذي لا مراء فيه شئنا أم أبينا ولكن هذا الانفتاح ينبغي أن يكون مشروط بالحفاظ على الثقافة الوطنية والقومية ، بمقاومة الغزو الكاسح من الثقافات الدولية عبر وسائل متعددة أبرزها الآن شبكة الإنترنت. وكذا بتغيير العقل والفكر تجاه المستجدات المعاصرة التي أفرزها التقدم العلمي والتكنولوجي بمحاولة امتلاك مفاتيحها من أدوات وأسس معرفية لدخول مجتمع التعلم على أسس علمية وبذات مستقلة للإفادة من ثماره وتجنب سلبياته وما يحتمل أن يقع من أزمات خاصة تلك المتعلقة بنسق القيم. والجامعة المصرية مؤسسة رائدة تمتلك ثروات بشرية وعقول قادرة على الوعي بتلك القضايا ، ومن ثم قادرة على التغيير الذي يقودها إلى التميز.

2- فقدان المعايير الذاتية للتمييز بين الصواب والخطأ:

يعيش الإنسان العربي المعاصر في ظل متغيرات العصر وإشكالياته وقد انتزعت منه البوصلة أو المرجعية التي يستمد منها نوع واتجاه حركته ، وترك ليعيش على ما يدلل عليه الآخر "الغرب" بأنه الصواب. لذا يرى مكروم أن هذا الإنسان اتسم بأنه (مكروم ، 2009 ، 899):غير قادر على ضبط حالة الاتزان بين الثقافة الوطنية وفيض المعلوماتية

التي تعمل لترويج ثقافة العولمة من الصعب أن يقيس المستجد والمتغير بثوابت المرجعية الثقافية التي يعيشها ، مما جعله يعيش على هامش ثقافته ، وهاجس الانفتاح الثقافي. فيتجه إلى ظواهر الأشياء ويتعامل معها بالتقليد ، لضمان حالة التوافق السريع مع المستجدات دون البحث عن المعنى والجوهر الحقيقي.

الافتقاد إلى الرؤية الصائبة في تقييم الأحداث وتفسيرها.

3 - صعوبات الاستيعاب والانتقاء المعرفي في ظل ثورة المعرفة ، ومتطلبات تحقيق مجتمع التعلم:

إذا كان مصطلح مجتمع المعرفة يوحي بأن العالم تجاوز مرحلة المعلومات وإنتاجها حتى غدت وفرتها تمثل أزمة للإنسان المعاصر في كيفية التعامل معها لذا أصبحت المعرفة مرحلة متقدمة حيث تعبر عن مرحلة إنتاج أخرى فيها تتحول المعلومات (انتقاء معلوماتي) إلى معرفة ، وفيه يستغل ذكاء الإنسان وحاجات التنمية ومعرفته المسبقة في انتقاء المعلومات وإنتاج المعرفة التي يستثمرها ويوظفها في خدمته وفي إنتاج مزيد من المعرفة ومن ثم أصبحنا نعيش ثورة للمعرفة". فإن مجتمع التعلم يسعى للتنمية الذاتية للأفراد ،

وقدرتهم على التعلم في ظل الثورات المعرفية والاتصالية الراهنة. لذا يرى البحث الحالي أن مجتمع المعرفة هو أحد أسس مجتمع التعلم ، فالمعرفة مكون من مكونات الوعي لدى الإنسان ، بالإضافة إلى جانبي المهارات والقيم.

وفي حالة التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كثورتين امتزجتا معا لتضع الإنسان أمام كم هائل من المعلومات وما يرتبط بها من قيم جديدة. نجد أن جودة العنصر البشري في حاجة إلى إعادة صياغة للتعامل مع هذا التطور المعرفي والتكنولوجي الكبير. وقد وضعت اليونسكو في "وثيقة معايير اليونسكو بشأن إقامة مجتمع المعرفة ، 2003" ثلاث نهوج للوصول إلى تحسين العامل البشري تجاه التعامل مع هذه الثورات وهي الأول نهج محو الأمية التكنولوجية والثاني: تعميق المعرفة ، والثالث نهج إنتاج معرفة جديدة. وكل نهج وضعت له الأهداف ورسمت السياسات من أجل الوصول إلى عائد جيد ، وهذا التطور تحتاجه مجتمعاتنا ، إذ تعاني من نسب عالية في الأمية بدءا من الأمية الأبجدية ووصولا إلى الأمية العلمية والتكنولوجية.

4 - الازدواجية في البنية الاجتماعية والاقتصادية :

إن غياب مجتمع الوفرة (Affluence) - في دول العالم الثالث- التي تعني أنه إذا لم يتمكن الأفراد من تحمل التبعات المادية والمعنوية المترتبة على التغيير ونشر ثقافته ؛ فإن ذلك يعتبر عائق للتغيير في مجتمع التعلم. "فالوفرة تعبير عن الوضع الاجتماعي الذي يتمكن فيه كل أفراد المجتمع من إشباع كافة حاجاتهم الإنسانية بصورة يسيرة ، بحيث يكون النشاط الإنتاجي بصورة متزايدة نحو إنتاج المنافع التي تمثل حاجة طبيعية للفرد. والواقع المعيشي في دول العالم الثالث يكشف عن تزايد قاعدة الفقر فيها ، وذلك مقابل تناقص حاد في شريحة الأثرياء ومن ثم بات الواقع الاجتماعي ممزقًا بين مجتمعين يعيشان تحت سقف وطن واحد أحدهما فقير وتقليدي في نمط حياته ، بينما الثاني مجتمع ثري ومتمدن وحياته قائمة على أحدث المعايير العصرية (مجيد ، 2010 ، 40- 41). مما يتطلب إعادة النظر في تحقيق العدالة الاجتماعية في تلك المجتمعات ، وهي أحد مطالب ثورة يناير في المجتمع المصري.

5-بقاء ظلال الاستعمار في تفكيك النسيج الاجتماعي:

ويتضح ذلك من خلال الاختراق الثقافي بشتى صوره والذي يؤثر على وحدة الشعوب وصعوبة توافقها على غايات واحدة ، مما يؤثر على تماسكها ، هذا بالإضافة إلى الضغوطات السياسية والاقتصادية المتعددة الأوجه التي تعانيها تلك الشعوب.

6- مقاومة التغيير بسبب عوامل التنشئة الاجتماعية الخاطئة وتضارب المصالح:

قد تحتمل عوامل التنشئة الاجتماعية عادات وتقاليد تولد المقاومة لكل جديد وتنفر من كل تغيير. من جهة أخرى قد يكون هذا التغيير ضد مصلحة البعض مما له من تأثير سلبي على نفوذهم أو مكاسبهم المادية ..، حيث يستفيدون من بقاء الوضع القائم"المترد"كما هو. كما حدث في ثورة يناير بمصر حيث يرى البعض أن هناك قوة مناهضة للثورة أطلق عليها الثورة المضادة عبرت عن رفضها للثورة تارة بالعنف ، وتارة أخرى بالتعبئة الإعلامية والشائعات لمحاربة التغيير الثوري الحادث ومحاولة إسقاط الثورة.

مقومات التغيير الموجه نحو التميز:

توفر إرادة التغيير(إرادة سياسية- إرادة تربوية)

يقول زكي نجيب محمود في مكانة القيم في ثوابت الثقافة: أن البناء الهيكلي للثقافة العربية في صميمها لم يكن ذا معنى ، لولا أن جانب الثبات والدوام في بنائه ، بالقياس على جانب التغير والزوال ، يشتمل على مجموعة "القيم" التي يناط بها توجيه السلوك والمفاضلة بين الأفعال ، ومن هنا كان بين الأسس العميقة في بناء الثقافة العربية الصميمة أن تكون "للإرادة" أولوية منطقية على "العقل" فالإرادة "فعل" ، والفعل باطنه "قيمة" توجهه (محمود ، 1997 ، 12-13). من ثم فالإرادة المجتمعية عامة والسياسية والتربوية خاصة تعد انعكاسا لقيما يتوجب إنمائها لصنع تلك الإرادة في المجتمع المصري الذي هو في أشد الحاجة إليها في المرحلة الراهنة من تاريخه المعاصر.

الوعي بقضية التغيير وفلسفته ، واتجاهاته:

إن تحديد موضوع التغيير وأبعاده وأهدافه عنصرا مهما يسهم في نجاح التخطيط العلمي تجاه إحداث التغييرات المنشودة. وأيضا ضرورة الوعي بالإطار المرجعي الموجه لعملية التغيير"الفلسفة".

الوعي بالتداخل الثقافي ودور الإعلام فيه:

بمعنى الوعي بإمكانية التغيير والفارق في سرعته ونوعه بين كل من السياسي والاقتصادي وبين الثقافي الفكري والاجتماعي والتربوي ، وكيف يلعب الإعلام دورًا جوهريًا في كل هذه المجالات مجتمعه.

فيرى عبد الإله بلقزيز:أن الفارق كبير بين المبدأين اللذين تقوم عليهما علاقات السياسي والاقتصادي وعلاقات الثقافي والاجتماعي ؛ مبدأ الأولى هو المصلحة ، أما مبدأ الثانية فهو الاعتقاد ، والإقناع والاعتقادات لا تتغير من جيل لجيل ، أما المصالح فتتغير".كما يرى بلقزيز في مدى سرعة التغييرات المأمولة بأن ميلاد هذه الثقافة التي نأملها وهذا المجتمع سيأخذ وقتا طويلا يحسب بالعقود والأجيال ، ولن يكون حصيلة فورية لثورة سياسية مهما كانت عظيمة كثورتي تونس ومصر.ثم إن ميلادهما يقتضي ثورة حقيقية في التربية والتعليم ومناهج التدريس وفي السياسات الإعلامية والثقافية ، تماما مثلما يتطلب نجاحات متواصلةفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوزيع العادل للثروة والفرص ، واستقرارًا في النظام الديمقراطي وتطويرا له (بلقزيز ، 2011 ، 24 -30).

استنهاض الموروث التاريخي والثقافي المشترك:

هذا الموروث الذي يعبر عن الانسجام الاجتماعي نتيجة تأثير القيم والعقيدة الدينية المشتركة. وهذا يعني كما يرى المسيري: "بعث قيم تراثية ترى أن الإنسان ظاهر وباطن ، وأنه كيان مركب يمكنه أن يساهم في البناء والإبداع والإنتاج ، إن وجد داخل مجتمع عادل يسد حاجاته الأساسية ، ويضمن له شيئا من الأمن ، بدلا من تركه أمام سيل من سلع الحضارة الاستهلاكية العالمية وقيمها التي ستوصل الجميع إلى جهنم" (المسيري ، 2006 ، 308). تأسيسًا على ما سبق فإن إحداث التغييرات المطلوبة لتوجه التعليم الجامعي للتميز ؛ يتطلب وعيا وجهدا مجتمعيا وتربويا يقوده أساتذة الجامعات ومدعوما بالسلطة السياسية ، وكافة أطياف المجتمع المصري.

د-متطلبات التغيير الموجه نحو التميز:

هناك مجموعة من المنطلقات أو القناعات الفكرية يمكن ذكرها في إطار تحديد متطلبات التغيير الموجه صوب التميز بل والقناعة بعملية التغيير ذاتها ومنها ما يلي:

أن التغيير في حاجة إلى وقت لإحداثه بشكل آمن.إعمال العقل

والتفكير في الرؤى الفكرية المتعددة تجاه عملية التغيير ، لتكوين رؤية مفيدة ومتكاملة للتفاهم والتغلب على معوقات التغيير عند أصحاب تلك الرؤى.الإدراك الفردي والجمعي لأهمية عملية التغيير، يتطلب تفهمها والوعي بأبعادها ومسارتها.

القناعة المسبقة بوجود قلق ومقاومة للتغيير وأن وجود الاختلاف والصراعات أمر طبيعي وحتمي في مسار عملية التغيير ، لكن من دون أن تكون تلك الأمور معوقات للتغيير الإيجابي.

أخذ الاحتياطات اللازمة لضمان التغيير الآمن والاتجاه من خلاله نحو التطوير والتقدم.

ويرى بريدي أن التغيير الثقافي داخل أية مؤسسة يتطلب ما يلي (بريدي ، 2006 ، 73):

تغيير في الاتجاهات والسلوك يبدأ من القمة.

مدراء كبار يتولون القيادة ويكونون النموذج الذي يحتذى باعتبارهم صادقين ومخلصين في المحاولات التي يبذلونها لتحسين الأداء.

نقل الأفكار للآخرين باحترام والاستماع إلى وجهات نظرهم مهما كانوا.

تقبل المدح والنقد السلبي والمقاومة.

تشجيع الآخرين على تحديد المصاعب والعقبات واقتراح الحلول ، أي تشجيع النقد باعتباره فرصة للتحسين بدلا من التصرف بشكل دفاعي. هكذا يجب النظر إلى التغيير الثقافي على اعتباره هدفا طويل الأمد ، والذي يعتبر وثيق الصلة بالتغيير التربوي المنشود ، خاصة في الجامعات المصرية موضوع الدراسة الحالية ، حيث يحتاج إحداثه عديد من المتطلبات منها:

القدرة على التغيير بامتلاك أسس العلم والتكنولوجيا.

يشهد القرن الحادي والعشرين تسارعًا في التأثير المتبادل بين البحث العلمي والتكنولوجيا ، إلى الحد الذي أكسب القيمة المضافة خصوصيات جديدة كما وكيفا بشكل أدى إلى رفع شأن التبدل والتطوير (أي رفع شأن التغيير) إلى قيمة عالمية عامة حتى يمكن القول إن من يريد أن ينعم بالاستقرار في هذا العالم... لابد أن يكون متمكنا من القدرة على التغيير باستمرار... مع الوعي بأن النفوذ التكنولوجي هو ذراع لسلطة جديدة في العالم هي سلطة المعرفة والتي تعود إليها معظم التغييرات التي جرت في السنوات الأخيرة (حامد ، 2006 ، 110).

إن الثقافة متعددة الوجوه والأبعاد ، ولكن شاع لدى الباحثين في هذا المجال التفرقة بين الثقافة الحيوية الأولية التي تؤمن بوجود الإنسان في هذا الكون ، وبين الثقافة العالمة التي تهتم بما وراء الحاجات. ولذلك يجب الاتجاه نحو البحث عن الضرورات التي تحكمت في التعامل مع الثقافات الغيرية ومازالت تتحكم في التواصل معها (مفتاح ، 2000 ، 32-33). تلك التي تؤثر على مسار التغيير التربوي بشكل كبير.

دعم الثقافة الوطنية ومقاومة الاستعمار الثقافي:

في سياق ثورة الخامس والعشرين من يناير وتداعياتها على المجتمع المصري بات واضحا أن استقلالنا وإرادتنا هما عنصرا المواجهة لكافة التحديات الداخلية والخارجية والتي ترنوا إلى تكبيلنا وإخضاعنا مرة أخرى سياسيا واقتصاديا وثقافيا. من ثم يتوجب الوعي بإمكانات الثقافة الوطنية الوقائية والدفاعية والمقاومة للهجمات الشرسة للثقافة الإمبريالية.

الحوار الحضاري على كافة المستويات:

عبرت الحوارات العربية/ العربية التي تدور حول بعض المشكلات العربية المهمة عن مقترحات آلية لتأسيس شبكة للحوار الثقافي العربي... أما بالنسبة للحوارات العربية /العالمية فكانت سعيا وراء الفهم المشترك ،

وإسهاما في تأسيس ثقافة إنسانية كونية (يسين ، 2006 ، 33). لكن على كل مستويات الحوار الحضاري فإن الأمر يحتاج وعيا عاليا بالهوية العربية ، وتمايزها الثقافي ومن ثم خصوصية التربية العربية.

العقلانية السياسية الثورية وديمقراطية الإدارة:

يسير بناء النظم السياسية أو التشكلات الاجتماعية في المحيط الثائر خلال أربع مراحل بنائية متشابهة وليست متطابقة وهي (خليفة ، 2007 ، 79-80):

المرحلة الأولي: تبدأ بمقاومة القهر ، والكفاح ضد المسيطر.

المرحلة الثانية: تستلزم تنظيمات جديدة للدولة ، وأسلوبا جديدا للإنتاج.

المرحلة الثالثة: توطيد ارتقاء المبدعين النبلاء الشرفاء.

المرحلة الرابعة: مرحلة الدولة والتشكل الاجتماعي.

إيلاء منظومة التربية والتعليم في المجتمع أولوية في ترتيب غايات المجتمع المصري:

يتوق المجتمع المصري إلى التغيير الإيجابي بعد الثورة في كافة المجالات ويتوجب الوعي أن يكون على قمة أولويات التغيير في مجال التربية والتعليم وخاصة "المعلم". ولنستلهم وضع المعلم عند قدماء المصريين ، ووضعه في التربية الإسلامية وفي حضارات أخرى أعلت من شأنه لوعيها التام بأنه محور العملية التربوية والتعليمية وأحد أهم مرتكزاتها الأساسية.

الفصل الثالث
الجامعة وتميز الأداء

أولا: مرتكزات التغيير الموجه نحو التميز الجامعي.

ثانيًا: التميز في الأداء الجامعي"المفهوم - الدواعي - المعايير.

أولا: مرتكزات التغيير الموجه نحو التميز الجامعي:

هناك مجموعة من المرتكزات التي ينطلق على أساسها التغيير الموجه نحو التميز والتي يتم من خلالها :

نبذ وخلخلة القيم السلبية مثل قيم الإتباع والخنوع والنمطية..

دعم قيم الاصطفاف ، وتأكيد وتثبيت قيم الهوية والثوابت والخصوصية الثقافية.

بث قيم التغيير الموجه نحو التميز، والإبداع ، وقيم النماء.

تعزيز قيم التواصل مع الذات والآخر.

ويمكن عرض بعض هذه المرتكزات كما يلي:

الإيمان بالتغيير والوعي بمساراته نحو التميز في السياق المجتمعي الراهن:

إن أولى الخطوات المحركة لإحداث التغيير الموجه نحو التميز هو وعي الإنسان المصري وإيمانه بعملية التغيير ،

وإدراكه التام بأن التغيير سنة الحياة. وكي يكون التغيير دافعا وموجها للتقدم والتميز ينبغي أن يرتبط بجملة التحديات والتحولات الاجتماعية ، والسياسية المعاشة كسياق عام وإطار يتم من خلاله تحديد غايات وأولويات التغيير. وأن تشارك كل القوى المنوطة من رجال الفكر والثقافة، والسياسة والتربية...في إحداث هذا التغيير الموجه في المجتمع ومؤسساته.

فيرى أبو حلاوة (2001)"أن التعليم أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم مثلما أن الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم" (أبو حلاوة ، 2001 187). وهذا يعني أيضًا أن التغيير التربوي يشترط تغييرات وشروط اجتماعية وسياسية شاملة ، بتغيير سلبيات البنى المختلفة بها ، وتحديد أبعاد فلسفتها التربوية.

مرتكز ثقافي فكري:

يرى وطفه (2007) أن التربية تشكل عمق الثقافة وجوهر تكوينها وحصنًا منيعًا يمكن توظيفه في وجه التحديات الثقافية والتاريخية ، التي تفرضها عولمة جارفة طاغية... وهذا يتطلب الأخذ بعين الأهمية والاعتبار الدور الثقافي للتربية في إعداد المجتمع وتحضيره إنسانيا لمواجهة التحديات الراهنة. كما يتطلب الوعي بالنظام التربوي القائم وتحليله

والكشف عن عناصر قوته وضعفه ، ومدى قدرته على أداء رسالته في تأصيل القيم الحضارية الحقة ، وتعزيز الانتماء ، وتأكيد الهوية بعيدا عن محاولات الصهر والتذويب والإحلال (وطفه ، 2007 ، 326). وهذا يدعو ويؤسس إلى تميز الدور الثقافي والفكري الذي تقوم به الجامعة المصرية تجاه قضايا الثقافة والهوية في سياق دورها التربوي.

مرتكز علمي أكاديمي:

مر تاريخ الإنسانية بثلاث مراحل ثورية كبرى من خلال العلم... اعتمدت الثورة الأولى على البخار والفحم والحديد ، بينما اعتمدت الثانية على الكهرباء والنفط والطاقة النووية. أما الموجه الثالثة ، وهي الأحدث ، فقد استلهمت العقل البشري والمعرفة الإنسانية وقودا حضاريا لا ينضب ولا يفنى أبدا. وتأسيسا على معطيات الموجه الثالثة بمنطلقاتها المعرفية ، فإن بلدان العالم تعيد النظر في أنظمتها الفكرية والتربوية مراجعة شاملة وجذرية من أجل إعداد البشر للخوض في عالم يتقد بالمعرفة والإبداع (وطفه ، 2007 ، 325). لذا فإن التربية والتعليم ينبغي أن ينطلقا في تحسين أدائهما وتجويد وإتقان جوانب العمل بهما بتوظيف المعرفة وإمكانات العقل البشري في بناء الإنسان المتميز ،

في ظل هذه الثورة المعرفية الرقمية الكبيرة ، وفي إطار من الحرية الأكاديمية ، واللامركزية التربوية وخلخلة النظم التربوية التقليدية ، وتغيير أساليب ، ومناهجها ومنهاجها في التفكير.

فيرى وطفه أن "نظم التعليم في العالم العربي ومناهجه تحقق الضبط الاجتماعي بدلا من تكريس الحرية المترتبة على المعرفة ، وتؤدى إلى المحافظة على الوضع القائم ، بدلا من زرع روح التمرد المبدع البناء في اتجاه تغيير الواقع نحو الأفضل" (وطفه ، 2007 ، 339). مما سبق فإن التغيير الموجه نحو التميز في التعليم الجامعي يصعب إحداثه ، من دون اعتماد العلم والبحث العلمي والمعرفة وتكريس قيم التميز والاحتكام إلى معاييره لإحداث نقله نوعية في هذا النمط من التعليم. وأيضا من خلال إنماء الحس النقدي لدى الفرد ، وأن يضع الأفكار موضع النقد وأن يتعامل مع التحديات ويواجهها بنفس المنطق.

مرتكز اقتصاد/سياسي:

إن العلاقة بين التربية ، والنظام السياسي والاقتصادي علاقة متشابكة فالتربية بأهدافها إما أن تحافظ على هذه النظم القائمة وتوفر شروط ومبررات استمرارها وإعادة إنتاجها ، ومن ثم إعادة إنتاج نسق القيم المرتبط بها.

وإما أن تكون التربية موجة لهذه الأنظمة ومشاركة لها في ذات الوقت لإحداث حالة من التغيير الشامل تجاه التحول للأفضل في إطار نسق قيمي دافع للتغيير نحو الإتقان والتميز. والجامعة المصرية إحدى المؤسسات العريقة القادرة على إحداث هذا الأمر.

إن التعليم المتميز ضرورة اقتصادية وأمن قومي ، وهو ما تقره كل المجتمعات المتقدمة ، التي اتخذت من التعليم والبحث العلمي سبيلا للارتقاءفي كافة المجالات فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة الوثيقة بين تكوين أمة ناجحة ومتميزة وبين إتاحة التعليم الجيد للجميع ، فأقدمت على عدة إصلاحات ومبادرات بالتعليم لديها.

وهناك أبعاد اقتصادية متعلقة بفرص جذب الاستثمارات التجارية نتيجة المبادرات الجامعية البحثية ، إضافة إلى توفير قوة عمل من المفروض أنها عالية التدريب والمهارات تقدم للشركات التي تجذبها الجامعة... وهناك أيضا الدور الاجتماعي والسياسي التي تؤديه الجامعة في إثراء وتطوير المجالات المختلفة كإثارة الاهتمام بقضايا السياسة العامة ، والارتقاء بالذوق العام(بدوي ، 2006 204). وبالتالي فالعلاقة جدلية بين التربوي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي كأنساق فرعية تحت مظلة المجتمع وفي سياق التغيير والتوجه نحو التميز.

مرتكز الشراكة الإنسانية ودعم أخلاق التواصل:

يعبر الفيلسوف الفرنسي كاستوريدي عن الوضعية الإنسانية المأساوية في ظل العولمة وأدواتها الشرسة في كتابة "صعود اللامعنى" حيث يبدي قلقًا وجوديًا نتيجة انهيار المرجعيات الثقافية بمنظوماتها الأخلاقية في عصر العولمة وما بعد الحداثة. فعالمنا حسب قوله ، يعيش اليوم ظاهرة خطيرة وفريدة في التاريخ الإنساني ، وتتمثل في تصدع الأسس القيمية وانهيار المنظومات الأخلاقية وتفكك المرجعيات المنتجة للدلالة والمعنى (Castoriadis, 1996, 43) وفي ظل هذا الفضاء الذي يغير الحدود ، والمرجعيات ودون موجهات يحتاج الإنسان إلى إعادة التفكير في معاني إنسانية أكثر ارتباطا بداخله حتى يعود إلى عمق إنسانيته ويكون هو الحاكم على زمام الأمور وليس مجرد أداة تنفعل دون معنى بمغريات العولمة ومجتمع ما بعد الحداثة الذي يتسم بالتفكك في كثير من البنى الاجتماعية والأيديولوجية. وهذا يقود التربية والتعليم الجامعي بشكل خاص إلى تغيير اتجاهاتها إلى الوعي والاهتمام بالتوجهات الإنسانية والمعاني الإنسانية الراقية وإنماء أسمى المشاعر وأزهى القيم التي هي أعظم ما يميز الإنسان في علاقته مع الله سبحانه وتعالى ومع ذاته وغيره من أبناء البشر. والذي يتطلب تكريس بعض أخلاق وقيم التواصل في العلاقات الإنسانية الغيرية (أخلاق الغيرية أو ما يمكن تسميتها بأخلاق التواصل والشراكة الإنسانية) لأنه لا تراجع إلى الوراء ولا يمكننا الانغلاق عن العالم ونحن نسعى إلى التغيير الموجه للتميز.

إحياء الثوابت الوطنية:

يمكن تحقيق إحياء الثوابت الوطنية بعديد من الممارسات منها:

الوعي التاريخي الوطني بقراءة التاريخ وإدراك فلسفته.

استلهام القيم الايجابية في الثقافة والفكر العربيين والتي تمثل مكون أصيل في الهوية.

إدراك أهمية الأمن المصري العربي "الاقتصادي والسياسي والفكري والتربوي..".

الانتماء الوطني والانتماء للهوية العربية.

إن محاولة التوفيق بين دواعي التقدم التكنولوجي وضرورات الانتماء والولاء للوطن والقيم والجذور الحضارية والحفاظ على الهوية والخصوصية في ظل ما يفرضه العصر الراهن من تحديات ومستجدات ، يعد من المعادلات الصعبة والمنوط تحقيقها من قبل المجتمعات العربية. حيث أصبحت ثقافات الشعوب والدول في حاجة للبحث عن كل ما تؤكد اختلافها وتمايزها بقصد تكوين علاقة واضحة بين الأنا والآخر.

وبناء على رأى السيد يسين فإن العولمة في نظر خصومها تهدف إلى تقنين العالم وتوحيده مما يهدد الخصوصية الثقافية ، وهى في دعوتها للانفتاح بين الثقافات إنما تهدد وجود الثقافات الأصلية وتدفع بها إلى الانقراض ، وفي نزوعها إلى صياغة ثقافة كونية رسالة ضمنية بالحكم على قيم الثقافات الأخرى بالبدائية والتخلف (يسين ، 2006 ، 28). من ثم كان من الضروري إحياء الحس الوطني في حال السعي إلى التغيير بتمكين الإنسان من نسق قيمي متكامل يقوم على أساس فكرة "الانتماء الثقافي" لمجابة غزو الثقافة الدولية عبر آليات وأدوات ثورة الاتصالات والمعلومات وعلى رأسها شبكة الانترنت وإمكانات مجتمع التعلم. ويأتي دور التعليم هنا في دعم إيجابيات المجتمع المعاصر، وتجنب ونبذ سلبياته بترسيخ قيم الثقافة الوطنية القائمة على فكرة وقيمة الانتماء الثقافي. ونبذ القيم السلبية التي تجعلنا خارج نطاق الثورة المعرفية ، ومجتمع التعلم ثم محاولته تكوين قيم جديدة تحس على الشراكة الدولية في إنجازات هذا مجتمع بالإضافة إلى الترغيب في القيم التي تحض على التغيير للأفضل. ومن ثم يكون ترقية الحس الوطني في الإنسان ، أساس من أسس التغيير الموجه نحو التميز يستطيع التعليم الجامعي أن ينطلق منه لإحداث تميز بالأداء في كافة جوانبه.

ثانيًا: التميز في الأداء الجامعي "المفهوم – الدواعي – المعايير".

أ: مفهوم التميز الجامعي وعلاقته بالتغيير:

يرى بلكلي أن: مفهوم التميز أحد المفاهيم التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة مقترنا مع مفهوم الجودة مبرزا الأفضل ، ومعبرا عن درجة عليا من الجودة في الأداء الأكاديمي. كما يعكس الفروق في الخصائص والسمات بين المؤسسات (Bleiklie, 2011,21).

ويرى بيرفوت أن التميز يجب أن يكون معرفا ضمن إطار المؤسسة ، ونوعها ومهمتها (بيرفوت وآخرون ، 2006 ،23).

والعمل الحالي يرى أن التميز يتضح في الفاعلية والتفعيل لكل الطاقات البشرية والمادية ، والقدرة على فهم الواقع وحقيقة تطوره والوعي بمسارات هذا التطور وتغيير واستنباط طرائق ومسارات تتجه بالواقع إلى أحسن الأوضاعفي كافة جوانب العمل بالمؤسسة. فتميز المؤسسة يقاس بمدى انجازها لمعايير التميز التي تعمل في ظلها على المستوى الوطني وفي ظل ثقافتها ، والذي يتطلب وصف وتحليل ما تبذله من جهود لتحقيق تلك المعايير. كما يرى أن التميز الفكري للجامعة هو الذي يحدد مستوى طموحاتها ومستوى ما تضعه من معايير تحكم ممارساتها التربوية

في إطار من الوعي بواقع إمكاناتها وقدرات أبنائها ، والنظرة الاستراتيجية في تحقيق تلك الطموحات . وأنه من الممكن صياغة معايير خاصة للتميز طبقا لنوع ومهمة المؤسسة الجامعية ، ومعايير أخرى عامة تستطيع من خلالها المنافسة الإقليمية والدولية (التميز التنافسي) مع مثيلاتها. لكن من المهم أن تسأل مؤسسة الجامعة نفسها عن كيف تنشأ روح التميز والتمكن منه وكيف تتمكن من الحفاظ على هذه الروح للتطلع إلى المزيد من التميز؟ وهذا يحتاج إلى إحداث جملة من التغييرات الجوهرية ، ومن ثم كان التغيير الطاقة المحركة للتميز إذا تم توجيهه بشكل جيد نحو إحداث هذا التميز.

وهذا ما ينطبق على الجامعة كمؤسسة منوطة بتحقيق عدة وظائف تتطلب إحداث عديد من التغييرات للوصول إلى تحسين نوعية الأداء والتوجه نحو التميز.

وقد حدد القطب بعض المؤشرات وجعل منها منطلقات لفلسفة التميز الجامعي قد تسهم في فهم أعمق لمفهوم التميز الجامعي ، كما يلي: (القطب ، 2009 ، 53-54): تحرير الإنسان من كافة القيود التي تحول دون إبداء رأيه أو إعمال عقله وإطلاق إبداعاته وتعظيم إسهاماته في التنمية المطردة بالمجتمع. ومواكبة التعليم الجامعي للتغيرات المعرفية المعاصرة ، ويسهم في تطويرها ، وأن يحقق التميز طبقًا لنظرة شاملة تتناول كافة مؤشراته الداخلية والخارجية ، وأن يكون تعليما من أجل الحرية والإبداع. وإعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها في مختلف التخصصات ، والاستمرار في السعي إلى التميز مع مرافقته بجهد فكري تأهيلي يحدد الغايات والمقاصد ويرسم مساراتها المستقبلية ـ قراءة الماضي من منظور المستقبل والقدرة على التخطيط وإتخاذ القرار في ضوء التوقعات المستقبلية، وامتلاك إرادة التغيير والتطبيق في الواقع والتقارب بين التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج.

ويرى العمل الحالي أن بناء الإنسان القادر على مجابهة التحديات الراهنة بكل أبعادها من خلال التعليم الجامعي أحد أهم الأهداف الرئيسة التي تحقق التميز في جوانب عدة. وجوهر هذا البناء هو إكساب وإنماء نسق قيمي يعمل بمثابة معايير ومبادئ تحصن أفعال وممارسات وأنشطة الإنسان من شراسة التحديات وتدفعه لمواجهتها بإبداع وإرادة قوية وفي ذات الوقت تغرس لديه دافع التميز والعمل المبدع. على اعتبار أن القيم هي موجهات ومحددات لسلوك الإنسان بشكل مباشر

أو غير مباشر. كما أن أحد أهم مواطن التميز في التعليم الجامعي والتي تعتبر من صميم وظائف الجامعة هو الابتكار والإبداع في البحث العلمي على كافة التخصصات. فهو من أهم محاور التنافس بين دول العالم ، ومؤشر مهم في قياس معدل الإنتاجية والتميز.

ب: دواعي التميز في التعليم الجامعي:

هناك عديد من المبررات التي تجعل من مطلب التعليم الجامعي المتميز ضرورة ، منها جملة التحديات المعاصرة التي يتعرض لها المجتمع عامة ، والتعليم الجامعي خاصة ، وكذا الأزمات التي يمر بها المجتمع والتي تنعكس بدورها على الجامعات ، وأزمة التعليم نفسه التي تنعكس هي الأخرى على أوضاع المجتمع وقضاياه.

ويمكن تناول بعض هذه التحديات وكذا المبررات الداعية للتغيير الهادف إلى التميز كما يلي:

التحول الكبير المأمول في المجتمع ومؤسساته بعد ثورة يناير ومحاولة تحقيق مطالبها في العيش ، والحرية ، والعدالة الاجتماعية. " فإن جوهر ما سعت إليه ثورة يناير هو تحرير الإنسان المصري والدولة المصرية ، واحترام حق المصري في الاختيار وتمكينه منه"(عتريسي ، 2012 ، 46). والجامعات المصرية مؤسسات للبحث العلمي وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع وقضاياه ؛ منوطة بشكل كبير بتحقيق ذلك. وهذا يعني تغيير في علاقة الجامعات بالمجتمع من جانب ، وتأثير العلم والمعرفة على الجامعة نفسها من جانب ثان ، وكذا ما يواجهها من مشكلات وتحديات يفرض عليها تغيير وتطوير أدوارها كبؤرة مركزية لإنتاج المعرفة من جانب ثالث.

أن الجامعات المصرية تعيش في خضم بيئة دولية معاصرة تشهد تطورًا يكاد يكون غير مسبوق في تنامي دور العلم والمعرفة مما يتطلب تطويرا وتغييرا في أدوار وشكل ومضمون التعليم الجامعي بها ؛ ليضطلع بمهامه على وجه أفضل ويكون له السبق والتميز في مواجهة المشكلات ومجابهة التحديات. خاصة أن النظرة المتأصلة إلى واقع جامعاتنا في سياقها الإقليمي والدولي فضلا عن سياقها الوطني أو المحلي ، تكشف عن فجوة يتزايد اتساعها بمرور الوقت بين الواقع والمأمول من التطورات على المستوى القومي والإقليمي والدولي.

أن الجامعة على المستوى المحلي في حاجة إلى ابتكار أساليب وطرق جديدة لتطوير علاقتها بسوق العمل واحتياجات التنمية المحلية ، من خلال تحديد دقيق لاحتياجاتها ومواصفات الخريج بها وكذا عضو هيئة التدريس ، وخطط البحث العلمي ، وعلاقتها بالمجتمع ، وكيفية تعاملها مع المشكلات والتحديات التي تواجهها. بمعنى آخر كيف تكون الجامعة عنصر فاعل مميز في السياق الاجتماعي والسياسي ، والاقتصادي بالمجتمع المصري .

أن مهمة الجامعة في تكوين كوادر وطنية مسلحة بالعلم والمعرفة وقادرة على الإبداع ومزودة بالمهارات المتنوعة ، والتعامل مع تكنولوجيا العصر باقتدار ، وقادرة على التنافس ؛ تجعل من الجامعة مؤسسة كبيرة قادرة على تحقيق البعد المتعلق بالأمن القومي في المجتمع. وإذا كان الأمر كذلك فإن التغيير تجاه التميز في أنحاء العمل والتعليم بالجامعة يصبح ضرورة قصوى واجبة التحقيق.

أن التحديات التي تفرضها العولمة والتي تتنوع وتتلون من آن لآخر ، مع التطور غير المسبوق في العلم والتكنولوجيا والثورة المعرفية وما يرتبط بهم من إنجازات وأيضا إخفاقات ، يتطلب تغيير في الأدوار والوظائف وطرق وأساليب التعامل ، واستمرار عملية التغيير وعلى رأسها عملية بناء المتعلم في كافة جوانب شخصيته.

جاءت الدعوة للتميز والتوجه نحوه كمطلب حيوي تسعى الجامعات إلى تحقيقه في كافة جوانب الأداء بها وذلك للنهوض الداخلي ومجابهة جوانب الضعف بها كمؤسسة تربوية ومجتمعية قائدة للتقدم ، وللنهوض المجتمعي ومجابهة أزمة الثقافة والهوية والخصوصية في عالم تدعو فيه العولمة وأدواتها الشرسة إلى إزالة الحدود ، والتبشير بعالم متوحد الثقافة والقيم وغيرها من تداعيات تطمس الهويات وتعمل على تذويب الثقافات لصالح عالم واحد هو المهيمن أو الذي يريد أن يحكم سيطرته ويؤكدها. والجامعة كمؤسسة مجتمعية تربوية تشكل ملامح الإنسان وتؤكد بنيانه وسماته المميزة يتوجب عليها أن تقوم بهذا الدور في حماية الهوية الوطنية والقومية والخصوصية الثقافية من خطر الانسحاق العولمي.

جـ : معايير التميز في الأداء الجامعي:

يمكن مناقشة هذا الموضوع من جانبين هما:

الأول : إشكالية الجودة في التعليم الجامعي:

تمثل معايير التميز محكات أساسية محددة لتحقيق مستويات عالية الجودة في التعليم الجامعي. " وتتسم تلك المعايير بعدد من السمات والخصائص فهي طبقًا لما جاء في المعايير القومية للتعليم بمصر من قبل وزارة التربية والتعليم تتسم بالشمولية والموضوعية والمرونة ، والقابلية للقياس والاستمرار ، كما تتسم بالأخلاقية وكونها وطنية داعمة للمجتمع (وزارة التربية والتعليم ، 2003 ، 62-63).

لكن يرى تركي أنه في ظل معايير الاعتماد العالمية التي تفرضها المنظمات العالمية وبالتالي المؤسسات القومية التي تنضوي تحتها (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد) يتم تنميط الجامعات وقولبتها لتكون نسخا متكررة تخضع لمنطق واحد وهو تبعتها للسلطات الحاكمة ـ تبعية مطلقة ينعدم معها أية إمكانية للتفرد والإبداع والتميز ، ويسير أعضاء هيئات التدريس داخل أطر رسمتها تلك المعايير ، ومن ثم يصبح الحديث عن الحرية الأكاديمية حديثا أجوف لا معنى له (تركي ، 2007 ، 17). خاصة وأن البعض يرى أن مصطلح "الجامعة" ذاته أصبح متنوع جدا بحيث لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد لتنفيذ الجودة الشاملة والتميز في الجامعات. من ثم فمن الضروري أن يتم ذلك في سياق الثقافة الأكاديمية الخاصة بالجامعة. وهو نفس منطق السؤال الذي طرحته بعض الأدبيات المتعلقة بهذا الشأن في أوروبا ، وهو كيف تتأثر الثقافة الأكاديمية في الجامعات بالمملكة المتحدة بتنفيذ نموذج التميز EFQM ؟ (Giertz,1999,300).

من ثم فإن وجود معايير واحدة للجميع تتنافى في الأساس مع مبدأ التفرد والتميز ، والحرية الأكاديمية التي تعتبر معيار أصيل في توجه الجامعة نحو التميز والإبداع. إلا أن هذا لا ينفي أهمية أن يكون هناك معايير ضابطة لأداء العمل الجامعي ، حيث تنبثق تلك المعايير أولا من الذات الوطنية ، وواضعة في الاعتبار ما أنجزه الآخرون والإفادة منه دون فرض معايير منظمة عالمية أو أخرى.

لذا يرى رومان أنه: يجب على الجامعة أن تثبت للمجتمع أنها تقدم تعليم يتميز بالجودة العالية لطلابها ، في ذات الوقت يخدم البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع (Roman, 2002, 338).

كما يرى هوستون أن هناك إشكالية ترتبط بحتمية تطبيق معايير الجودة في التعليم الجامعي على المستوى الدولي ، حيث يعكس في الكثير من الأحيان توترات وضغوطات كبيرة في عملية التطبيق ، منها التوتر بين الرقابة على الجودة وتحقيق التحسن في الأداء (Houston, 2008, 61).

وطبقًا لرؤية هارفي فإن مراقبة الجودة في التعليم الجامعي هي استجابة عملية لإثبات القيام بعمل ما مقابل المال"رؤية برجماتية للمستفيد" لذلك فالروابط بين آليات المساءلة وتحسين الأداء لا تزال غير واضحة (Harvey,2002,125). كما يرى آخرون أن الجودة كما هي مطروحة على الساحة العالمية تحد من استقلالية التعليم الجامعي ومن ثم التشكيك في قدرته على توفير فرص العمل للخريجين ، وأن سيطرة سياسة الجودة في المؤسسة التعليمية تضفي الشرعية على بعض التغييرات الهيكلية ، وكذلك في عملية التمويل والتركيز على المال أكثر من الممارسات المؤدية إلى تحسين الأداء..وأن فرض هذه الأمور من خارج التعليم الجامعي ذاته قد ساهم في النظرة السلبية تجاه الجودة بين الأكاديمين :

.(Harvey, 2005, 78; Tierney, 2006, 8; Burke, 2005, 20;Dee, 2006, 140)

لذا يرى هوستون أن استكشاف الجودة في سياق التعليم الجامعي- من داخله وطبقًا لثقافته الأكاديمية- يكرس عمليات التعزيز ، والعمل بحماس والتميز. أما الامتثال لأسس أخرى تفرضها وكالات خارجية فإنه يكرس عمليات الضمان والمساءلة ، والمراجعة ، والتقييم. ولهذا من المهم أن نتساءل دائمًا: من المستفيد؟ وما القيم التي يمكن تقديمها؟ مما يتطلب ضرورة النظر الدائم وراء المسميات

.(Houston,2008, 64)

وأيضًا كما يرى كلارك ومولاند السؤال عن ما مدى مناسبة هذه الأطر المتعلقة بالجودة والقائمة على الصناعة للتعليم الجامعي؟ وماذا توفر له لتعزيز تحسن نوعية الأداء في كافة جوانبه (Moreland & Clarke ,1998,45).

وفي النهاية يرى هوستون أن هناك اتفاق واسع على أن الجودة تمثل مصدر قلق حيث لا يوجد اتفاق حول ماهية القضايا بالضبط المراد حلها ، والكيفية التي ينبغي اتباعها للحل. على سبيل المثال: مدى تحديد مجالات التغيير ، وتحديد سبل التعزيز ، وقضايا تدفق المعلومات ، وقضايا الهوية المشتركة والهدف المشترك وصلاحية الإدارة ، وعدم وجود القيم المشتركة داخل المؤسسة (Houston,2008,72).

تأسيسًا على ما سبق فإنه من المهم السؤال عن كيف يمكن رؤية الجامعة المصرية في المقام الأول في السياق الثقافي المحلي الوطني وثقافتها الأكاديمية وقناعاتها الفكرية..والوعي في السياق الدولي بأصحاب المصلحة وتلبية التوقعات الخارجية التي تعكس بشكل أساسي علاقة الجامعة بالسوق العالمية والتفكيرفي الطلاب على أنهم عملاء ، وعدم القناعة بأن تحسين الأداء بالتعليم الجامعي من أجل نمو وبناء شخصية الطالب- الإنسان- وهذا البعد الإنساني الأخلاقي غائب عن علاقات العملاء نظرا لأنها ترتبط في الأساس بدافع الربح. من هنا فإن التفكير في الجودة ومعايير التميز في الجامعات بنفس ذات المنطق الذي في ثقافة مجال الصناعة والتجارة

بدعوى الحصول على ضمان الجودة الأكاديمية يجعلها عملية سلبية ويضفي عليها الجانب الربحي خاصة الذي يتعارض مع البعد الإنساني والأخلاقي الذي يتوجب على التعليم الجامعي ترسيخه.

من ثم فإن توجيه التغيير في التعليم الجامعي المصري ، وصياغة معايير تقوده نحو التميز ، والوعي بما سبق - بوضع التقاليد الفكرية والثقافيةفي الجامعات الوطنية ، والخصوصية ، والتفرد ، والإبداع في الحسابات – يعد ضرورة تفرضها الأزمة الراهنة في التعليم الجامعي والمجتمع ككل ، وضغوط العولمة والتنافسية ، ومتغيرات المجتمع المصري التي على رأسها تحقيق أهداف ثورة يناير في التغيير للأفضل نحو العيش ، والحرية ، والعدالة الاجتماعية وانتشال مصر من كافة جوانب الفساد. والجامعة مؤسسة تربوية مجتمعية عليها دور كبير في قيادة الأمور صوب تحقيق هذه الغايات.

الثاني: يتمثل في استجلاء بعض معايير التميز:

باستقراء بعض الأدبيات التي تناولت بعض معايير التميز ، ومحاولة الدراسة الحالية تقديم بعض هذه المعايير والتي تتناسب مع السياق الفكري والواقعي للجامعات المصرية ، وأيضا محاولة وضع طموح التغيير والتميز في حساباتها وجد ما يلي:

رصدت الدراسة الحالية مجموعة من المعايير من خلال قراءة الأدبيات ذات الصلة ، والإطلاع على بعض نماذج التميز في الأداء المؤسسي ، كنموذج بالدريدج الذي طبق في عديد من المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، والنموذج الأوروبي الذي طبق بشكل كبير في بريطانيا..وغيرها من نماذج للتميز. وكذا الإطلاع على معايير الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات الجامعية.

يعتبر البعض نموذج بالدريدج نموذجًا مثاليًا يتم من خلاله تقييم التطور المؤسسي بشكل فعال. وتشتمل معايير بالدريدج (BECPE) على (القيادة والتركيز على الطلاب وهيئة التدريس ، والتخطيط الاستراتيجي ، وإدارة المعلومات ، وإدارة العمليات ، والسوق ، ونتائج الأداء التنظيمي) ودعا هذا النموذج إلى ضرورة تفسير المبادىء العامة وإطار التميز في الأداء بإخراجها من سياق الصناعة والتجارة إلى سياق التعليم ، حيث يضع حدودا بين التعليم وتلك المجالات من خلال مجموعة من الافتراضات والأحكام. وينتقد المقارنات بينهما حيث يتم تجاهل السياقات الثقافية وطبيعة الأعمال في التعليم الجامعي ، مما يؤثر على مصداقيته وحريته الأكاديمية (Houston, 2008, 65).

ومن المعايير التي قدمها القطب في التعليم الجامعي ، ما يلي: (القطب ، 2009 ، 55-67):

الاستقلالية

تكوين مجتمع التعلم

الإنتاجية

الجودة التربوية

الاستمرارية في طرح وتجديد المعارف والخبرات

التعددية في مصادر المعرفة

الابتكارية في أساليب التدريس

إنتاج وتوظيف وإدارة المعرفة

ديمقراطية الإدارة والقيادة الجامعية

المعالجة التربوية للتوترات الثنائية في بناء الشخصية

القابلية للتغيير والتقويم الذاتي وإعادة الهيكلة

الشراكة المجتمعية

الإفتراضية.

وهناك بعض المعايير الأخرى قد تكون مرتبطة بشكل أو بآخر بما تقدم من معايير ، وهي (وطفه ، 2007 ، 342- 348):

معرفة متدفقة بلا حدود في الزمان والمكان ومنهجية الوصول إليها "كيف تعرف" ، حيث يجري التعليم بصورة مستمرة عبر الوسائط والتقنيات التكنولوجية.

لا مركزية الإدارة المؤسسية وديمقراطيتها.

تأكيد التفكير العلمي بأنماطه المختلفة.

هذا ويرى البحث الحالي أن تحقيق تلك المعايير السابقة يتطلب تحقيق معيار الإصلاح الشامل: بمعنى أنه يتحقق التميز في التعليم الجامعي عندما يتجه الإصلاح والتطور فيه من خلال إحداث جملة التحولات والتغييرات على مستويات عدة وفي كافة جوانب العمل الجامعي. ويمكن عرض بعض معايير التميز التي يراها البحث الحالي قد توجه العمل الجامعي صوب التميز في كل جوانب الأداء بالجامعات المصرية في سياق المرحلة الراهنة كالتالي:

1-الاستقلالية:

تعد الجامعات المصرية من أقدم وأعرق الجامعات العربية والدولية والرائدة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع لوقت طويل. إلا أنها الآن تعاني من عديد من أوجه القصور في تلك المجالات ، وهذا يثير القلق حول مستقبل الجامعات المصرية

خاصة بعد ثورة يناير. ومن مظاهر أزمة التعليم الجامعي في مصر النيل من استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية ومن ثم صعوبة تحسين الأداء بها.هذا ولا يعني استقلال الجامعة الانفصال عن المجتمع وقضاياه ، ولا عن قيمه ، ومثله ، وعاداته ، وإنما يعنى استقلالها في تحقيق وظائفها دون تدخلات تؤثر على إدارة شئونها (التل ، 1997 ، 508).

فالمقصود باستقلال الجامعة هو أن تكون الجامعة قادرة كمؤسسة على أن تحدد غاياتها وأساليب بلوغ هذه الغايات في حرية ، ودونما أي ضغوط من جانب المؤسسات الحكومية والسياسية والاقتصادية والفكرية الوطنية أو الأجنبية على حد سواء (السيد ، 2005 ، 643). وحدد العطار خمسة أركان تشكل المقومات الأساسية لمفهوم استقلال الجامعة وهي: استقلال المعرفة ، التواصل مع السوق ، الزمالة ، التمويل ، والمحاسبية (العطار ، 2009 ، 72-73).

وفي استقلال الجامعة يرى تركي أنه لا ينبغي أن يستخدمها أحد في تحقيق أهداف خاصة وإنما ينبغي أن تظل الجامعة مشدودة للقيم الإنسانية العليا ، وهو مطلب عزيز المنال ويشهد على ذلك التطور الذي عرفته الجامعة في كل بقاع الأرض وحدد "تركي" بعض المخاطر التي تفقد الجامعة استقلالها وهى: (تركي ، 2007 ، 13-14):

استخدام الدولة للجامعة كأداة لتحقيق مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا.

فقد قيادات الجامعة إرادتها وتخضع للسلطة الحاكمة وتكرس كل جهدها لإرضاء هذه السلطة.

تحول نظم العمل فيها إلى مجموعة من الإجراءات الروتينية الشكلية والتي تتحول مع الوقت إلى قيود جامدة تكبل الحركة وتقتل الإبداع.

اعتماد الجامعة شبه الكامل على تمويل الدولة لها وهو أمر يترتب عليه بالضرورة أن تخضع الجامعة لإدارة ممولها الذي يتوقف عليه استمرارها في الوجودأو توقفها.

ما سبق يعني ضرورة أن تكون الجامعة مستقلة ماليًا وإداريًا في تحقيقها لأهدافها وأولوياتها المادية والبشرية والوظيفية... والتشريعية وغيرها من جوانب تعبر عن استقلاليتها.

2-الحرية الأكاديمية

تعد الحرية الأكاديمية من أهم السمات المميزة للجامعة ودعامة أساسية لتميزها ، حيث حرية الفكر والعمل والبحث دون حدود ولا قيود مجتمعية بل أنها داعمة لهذا المجتمع.

وتتضمن الحرية الأكاديمية حرية تعليم ومناقشة أية مشكلات أو قضايا بدون تدخل خارجي ، وحرية أعضاء المجتمع الأكاديمي ـ أعضاء هيئة التدريس والطلاب ـ في اتخاذ القرارات الخاصة بهم (مينا ، 2001 ، 27).

وفي هذا الصدد يقول طه حسين: إنه لا ينبغي لنا أن ننتظر تعليمًا صحيحًا منتجًا من جامعة لا يتمتع رجالها بالاستقلال والحرية.

كما يقول أحمد لطفي السيد: أن التعليم الجامعي أساسه حرية التفكير والنقد واستقلال الرأي (حميد ، 2009 ، 402).

كما تناول العطار الحرية الأكاديمية من حيث التعريف والأبعاد ، وتوصلت دراسته إلى أن الحرية الأكاديمية تتضح في المظاهر الآتية (العطار ، 2009 ، 77):

حرية عضو هيئة التدريس في البحث عن الحقيقة ونشرها

حرية إعطاء أفكار ومعلومات في ميدان تخصصه للطلاب من دون تدخل الآخرين

الحق في توجيه الانتقادات للبرامج التعليمية والتنظيمات الإدارية والسياسات والإجراءات الجامعية

الحق في إيصال مقترحاته من خلال القنوات المناسبة إلى السلطات العليا في الجامعة.

ويرى صقر(2007) ضرورة التحرر من هيمنة أطر أو أنماط فكر بعينه لأي سبب وأن تفسره تفسيراً علميًا ، ويقتضي كذلك العمل على صوغ سياسة تعليمية هدفها بناء عقول حرة دينامية منفتحة على الآخر ، وتتميز بالشفافية والقدرة المنهجية على فهم المشكلات ، مع الإيمان بمشروعية التنوع والاختلاف. والجامعة أقدر على ذلك من غيرها من مؤسسات المجتمع ، إذ تضم صفوة المفكرين والمثقفين (صقر ، 2007 ، 98). من ثم ضرورة توفر الحرية الأكاديمية للأستاذ والطالب الجامعي.

3-التغيير المتجه نحو التميز: -

لابد أن يرافق التميز في التعليم الجامعي عديد من التغييرات الجوهرية في الشكل والمضمون حتى يتوجه هذا التعليم صوب التميز في كافة أبعاده. ويتطلب إحداث هذه التغييرات وجود فلسفة تربوية واضحة تقود وتوجه فكر التغيير وتحدد على أساسها أولويات العمل. ومن ثم إحداث كافة التغييرات التي تتيح التميز.

4-الإتقان والجودة: -

يرى ديفي واليسون أن مفهوم الجودة يشتمل على ستة مفاهيم هي: ملائمة الهدف ـ التحسين المستمر ـ التخلص من التناقضات ـ الإجراءات ـ توكيد أو ضمان الجودة ـ الاقتراب من العميل (Davies; Ellison,1998).

وفي إطار الحديث عن التغيير وتطوير التعليم ، ترى وزارة التعليم بدولة الإمارات أن برنامج تطوير التعليم يعتمد على ثلاثة محاور أساسية للوصول للجودة المطلوبة ، هي (وزارة التربية والتعليم ، 2001 ، 5):

محور التغيير والتحديث Innovating changing من خلال تنوير وتحسين الأوضاع القائمة.

محور التغيير الهيكلي Structural changing ويسعى إلى إنشاء بنى تحتية جديدة وتدعيم البنى القائمة لتصبح قادرة على تحمل أعباء التطوير.

محور التغيير المؤسسي Institutional changing ويعني إحداث تحول استراتيجي في المنظومة التعليمية بما فيها ، ومن فيها لتصبح بنية تعليمية صالحة لإعداد النشء ليكونوا قادرين على مجابهة التغيير ، وعلى الإبداع والإثراء والإنتاجية العالمية.

وإنجاز كل محور للوصول إلى الغايات المنشودة يتطلب الإتقان والجودة.

5-التنافس: -

يقدم أحمد (2005) خمس استراتيجيات تستطيع المنظمة التعليمية "الجامعة" تحقيق التنافسية بينها وبين مثيلاتها وهي: التنافس بالوقت ، التنافس بالجودة ، التنافس بالتكلفة ، التنافس بالمرونة ، ثم التنافس بالتميز وتظهر في امتلاك المؤسسة التعليمية عدة فروق تميزها عن مثيلاتها ، وأيضا امتلاكها لأداء فائق يمكنها من أن تكون رائدة أو متميزة في أحد أو بعض المجالات ،

أبرزها التكنولوجيا المعلوماتية ، الخدمة التعليمية والمجتمعية خصائص العاملين (هيئة التدريس ، الهيئة الإدارية ، الهيئة القيادية) ثم خدمة المستفيدين(أحمد ، 2005 ، 13).

6-الإنتاجية:-

وتعني الاهتمام المكثف بإنتاجية جميع العناصر المكونة للجامعة من أساتذة وطلاب ومعاونين. وهذا يستلزم إتباع آليات لتطوير الإجراءات المحققة لهذه الإنتاجية من تطوير لساعات الاتصال الدراسي ، وأوقات الانتظام والدوام به، وأنماط التقويم والنتائج المعرفية (أحمد ، 2006 ، 649).

ويرى القطب أن الجامعة المتميزة تهتم بالإنتاجية كهدف رئيس في بناء الشخصية ، لأن دلالات الحاضر ومؤشرات المستقبل تدل على أن هناك إرتباطًا متزايدًا بين التعليم والعمل المنتج (القطب ، 2009 ، 58).

7-المستقبلية: -

وتعني أن تولي الجامعة البعد المستقبلي اهتمامًا كبيرًا سواء في فلسفتها أو أهدافها أو برامجها أو تنظيماتها أو أساليبها. ومن ثم تصبح المستقبلية معيارًا للتميز الجامعي.

8-الإدارة الفعالة: -

في إطار تحقيق التميز للتعليم الجامعي يتوجب تفعيل الإدارة الجامعيةفي ضوء رؤية مستقبلية تستوعب التغيرات المتجددة وتستشرف المشكلات والحلول المناسبة لها... وتمتلك القدرة على إحداث تغييرات جوهرية في البنى الجامعية... وهذا يتطلب إدارة وقيادة جامعية ديمقراطية.

9-الإبتكار: -

يسعى التعليم الجامعي المتميز إلى تقديم كل السبل الداعمة لتنمية الإبتكارية لدى طلابه ، بتوفير أساليب تدريس مبتكرة تشحذ عقول الطلاب وتخاطب كل حواسهم ، ويقدم للطلاب الرعاية العلمية المتميزة. كما يقدم الدعم والحافز لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

10-تقبل الآخر: -

يسعى التعليم الجامعي المتميز إلى دعم أخلاقيات التواصل مع الآخرين سواء كانوا من الطلاب أم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة أم من الإدارة الجامعية أو العاملين بالجامعة ، أو كل هؤلاء مع من هم خارج الجامعة من عناصر بشرية.

11-الانتقاء: -

تعني تغليب فكر الاختيار الواعي الذي يقود إلى التميز ، في تحديد الإطار الفلسفي (المرجعية) وفي تحديد الأولويات في كل عنصر من عناصر العمل الجامعي، كاختيار البرامج والأساليب ..وغيرها.

12-إحياء القيم الجامعية الأصيلة: -

تسعى الجامعة المتميزة إلى توفير الأمان النفسي لطلابها وأعضاء الهيئة بها وكافة العناصر العاملة بها. كما توجد السلام الاجتماعي بين كل المجموعات السابقة ، وتوفر مناخ الاحترام المتبادل بينهم.

13-المبادأة: -

وتعني كمعيار للتعليم الجامعي المتجه للتميز، الفكر الاستباقي والعمل المبكر الذي يمثل الفعل وليس رد الفعل. ويتضح ذلك في كافة جوانب العمل الجامعيفي استشراف الحدث ، في سرعة الاستجابة للاتجاه الصحيح ، في الوقاية من المخاطر المحتملة وغيرها.

14-إحياء الحس الوطني:-

التعليم الجامعي المتميز هو أولا متميز محليا على أرض الوطن في ظل ثقافته وتقاليده الفكرية وحسه الوطني ، متميز وهو محتمي بلغته وفكره وأساليب حياته وأسلوبه المتفرد في التفكير ، وبراعته في ابتكار أشكال جديدة من الممارسة. وهو متحرك عبر التاريخ الجامعي في أطر أخلاقية تذكر أبناء الأمة بأمجادها في العلم وكافة مجالات الحياة. يتحرك هذا التعليم المتميز ليربط أبنائه عبر التاريخ بهويتهم ، وهم في ذات الوقت يتنفسون روح العصر.

15-الاستقطاب: -

يبدع التعليم الجامعي المتميز عديد من الأساليب التي تمثل عناصر جاذبة للطلاب من أجل التعلم ، وعناصر فاعلة للعمل والبحث والمشاركة من قبل أعضاء هيئة التدريس. وهذا يتطلب توفر إدارة تتبنى الأفكار المتميزة وترعاها ، كما يتطلب القيام ببعض الإجراءات الناجحة في هذا الشأن كالاستعانة بالخبرات المتميزة.

الفصل الرابع
الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز.

أولا: التعليم الجامعي بين ترد الواقع وضرورة التغيير صوب التميز.

ثانيًا: الجامعة وتحديات تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن.

ثالثًا: الجامعة ودعم قيم ومعايير التميز في مجتمع التعلم

الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز.

ويمكن مناقشة هذا الفصل من خلال النقاط الرئيسة التالية:

أولا: التعليم الجامعي بين ترد الواقع وضرورة التغيير صوب التميز:

ينطلق البحث الحالي من أن العمل في إطار معايير وقيم التميز والتوجه من خلالها نحو التميز في التعليم الجامعي ؛ يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجوهرية في هذا النمط من التعليم ، تتم على ثلاث مراحل أساسية:

رفض الواقع المترد والوعي بكل جوانب القصور في التعليم الجامعي بتفعيل عملية"التقييم الذاتي".

إيجاد واقع جديد بافتراضات وفلسفة جديدة وقيم ومعرفة متجددة.

تطوير الواقع الجديد طبقا لخطط واستراتيجيات فعالة لدفعة نحو التميز.

ورصد بدوي ثلاث من المشكلات والعقبات التي تواجه مسيرة الجامعات المصرية وتطوير العمل الجامعي ، ووضعها في ثلاث مستويات: (بدوي ، 2006، 210-214):

البُعد البنيوي النظامي: ويتعلق بالافتقار إلى التنوع وغياب التمايز وانتشار النمطية في الجامعات المصرية.

البُعد الإداري ومسألة الاستقلال والتبعية: وهو أمر يتعلق بقضايا إنتاج المعرفة ونقلها كوظيفة جوهرية للجامعة. وديمقراطية العمل الجامعي وصور التعبير عنها بداية من نظام إتخاذ القرار الجامعي ومدى استقلاليته ، ووصولا إلى حرية الطلاب وحقهم في العمل السياسي داخل الجامعة ، ومدى اقترانه بالوعي.

البُعد الوظيفي وغايات الجامعة وأهدافها: وهو يتعلق بطبيعة أهداف الجامعة ورسالتها العلمية ، ومدى قدرتها على الوفاء بها.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمى: فقد أفرزت تداعيات التحول في النظام المعرفي العالمي في مجال البحث العلمي عديد من المشكلات منها:

تحول التعليم العالي إلى سلعة خاصة بدلًا من كونها مسئولية خدمية- وتفاقم مشكلات إجراء التعاون مع المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الأجنبية- والتواضع النسبي لحجم الاستفادة من إمكانيات وقدرات المراكز البحثية الجامعية في حل مشكلات المجتمع.

وقدمت ناهد عز الدين: بعض الملامح المؤسسية للخريطة الجامعية والتي تعبر عن عرض الأزمة في التعليم الجامعي من جوانب عدة منها (عز الدين ، 2006، 384-399):

التضخم والتعقيد

والاختلال الجغرافي والفجوة في نسبة الطلاب إلى الأساتذة

والتكرار والازدواجية

وتعدد وتباين جهات الإشراف

وتفتت الأقسام وشرذمتها تحت دعوى التخصص الدقيق

التجربة والخطأ

تذبذب وتأرجح الفلسفة

وعدم استقرار خريطة الهياكل المؤسسية.

هذا وقدم الغوث مجموعة من الإخفاقات كانت من وجهة نظره سببًا في تردي مستوى التعليم في العالم العربي والإسلامي. تم الإشارة إليها سابقًا.

تأسيسًا على ما سبق فإن التخلص من كل هذه الإخفاقات والمعوقات التي تحول بين التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه وتميزه ؛ يتوقف على إحداث جملة من التغييرات بداخله ، وأن تغييره يتوقف على التغلب على أسباب الإخفاقات والتوجه إلى إبداع تعليم متميز يكون البوابة الحقيقية لتنمية شاملة للفرد وللمجتمع. ويمكن تحقيق ذلك شريطة تغيير عقلية وطريقة تفكير الإنسان المصري عموما ، وإحداث ثورة فكرية موازية لثورة يناير وداعمة لها ، لاستعادة مكانة العقل العلمي والفكر النقدي واحترام الآخر ، ومكانة العمل والإنتاج في منظومة القيم الموجهة للسلوك العام والخاص.

ثانيًا: الجامعة وتحديات تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن:

تواجه الجامعات اليوم عديد من التحديات التي تضعف من قدرتها على تحقيق الأمن التربوي في المجتمع ، تلك التحديات التي تتطلب المواجهة وليس غض النظر عنها حتى يمكن للتعليم الجامعي تحقيق غاياته المنوطة به في المجتمع وينحو تجاه التميز

دافعًا المجتمع صوب التقدم. والجامعات المصرية في الوقت الراهن تمر بمجموعة من التحديات وتواجهها عدة قضايا أفرزتها بعض الأحداث المؤثرة في مسيرة المجتمع والجامعات على حد سواء من هذه الأحداث:

مطالب ثورة يناير وما تلاها من أحداث(عيش كريم – حرية – عدالة اجتماعية).

مطلب التغيير الجذري في الجامعات لإحداث تحسين في الأداء النوعي بها والتوجه بها ومن ثم المجتمع نحو التميز.

الثورة المعرفية وسرعة المستجدات العلمية والتكنولوجية ، تلك التي يتوجب الوعي بها واستيعابها.

ثقافة وفكر الجودة على الطريقة العالمية ومسألة البقاء أم الإندثار طبقًا للمعايير التي يفرضها الآخر. والذي يعبر عن التناقض بين الأعباء المفروضة والتجديدات المطلوبة.

ويمكن إيجاز بعض التحديات في التالي:

تحديات تتعلق بالتربية "تسليع التربية":

إن تحويل التربية والتعليم إلى سلعة تباع وتشترى من أهم المضامين السلبية للعولمة في مجال التربية والتي تهدد الأمن التربوي. حيث النظر للتربية على أنها سلعة للتسويق والاستهلاك. وتدخل مؤسسات التعليم الآن إلى السوق كمنافس تجاري يهدف إلى تحقيق الربح. فالجامعة الآن مؤسسة تجارية لا فرق بينها وبين المؤسسات التجارية الأخرى ، إلا في إنها تبيع التعليم وتبيع المعارف والمعلومات لعملائها وهم الطلاب. لذا يتوجب تبني أهداف مغايرة للتعليم الجامعي تقود إلى تربية مغايرة ونتائج مغايرة عن تلك التي أفرزتها العقود السابقة. ويرى العطار(2011) أن أهم الأهداف الكلية العامة التي يرها للتعليم بعد ثورة 25 يناير يمكن إيجازها في الأتي:

بناء الثقة بالنفس وإرادة التغيير

تدعيم الاستقلال الذاتي والوطني

بناء ثقافة الحوار

بناء قدرات التفكير العلمي والتحليل الناقد والتفكير الإبداعي

تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء

بناء حياة ديمقراطية أساسها القدرة على المشاركة

التعليم للجميع ومدى الحياة انطلاقا من ركيزة التعلم الذاتي

تدعيم الانسجام والتماسك ومقومات المواطنة

التربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (العطار ، 2011 ، 152-155).

وهذه الأهداف السابقة تمثل جملة من التحديات التربوية أمام أنماط التعليم المختلفة ومنها التعليم الجامعي ، وتحقيقها مرهونا بإحداث نقلة نوعية شاملة في منظومة التفكير لدى القائمين على العملية التربوية ، ووعي المواطن المصري عامة بعد ثورة يناير. وهذا أساس ينبغي أن ننتبه إليه ونحن نصوغ دورا تربويا للجامعة أو نضع لها فلسفة تربوية في العصر الراهن وصلته الوثيقة بوضع التنمية في المجتمع وتحقيق الأمن التربوي من عدمه ، وما يسهم به هذا الأمر في تحقيق التميز الجامعي.

ومن هذه التحديات أيضا التي تؤثر في تحقيق الجامعة للأمن التربوي ما يلي:

تحديات اقتصادية:

إن تطبيق اقتصاد السوق في شتى مناحي الحياة في المجتمع الراهن أدى إلى تعميق النظر إلى التربية على أنها عملية اقتصادية خاضعة لقوانين السوق الاقتصادية وسياسة العرض والطلب. وهذا مفهوم ضيق يحصر التربية في عملية مادية بحته ويختصرها في مجرد الربح المادي ، ويبعدها عن غايتها الأسمى وهي بناء الإنسان المتكامل الشخصية المبدع الحر الواعي. فما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من خلال آليات عولمية رأسمالية – كنشر معايير للجودة من مجال الصناعة والتجارة إلى مجال التعليم- يمثل ضغوطا كبيرة على مجال التربية والتعليم مما يهدد دور مؤسساتهما في تحقيق الأمن التربوي في عديد من البلدان.

تحديات سياسية:

ترتبط التربية بالسياسة ، وتسهم السياسة في صوغ أهداف التربية وتحديد بنيتها ومحتواها. لكن السؤال هنا أية سياسة؟ فالرؤية السياسية السلطوية تحرم المجتمع الرؤية الديمقراطية وتمنعه وتحول بينه وبين الحرية ، وتمثل طريق مسدود بين التربية وتحقيق غاياتها في بناء الإنسان الواعي الحر، كما تمثل أداة للقهر والاستغلال بدلا من التحرر والنماء.

ويرى عبد العال (2007) أن التغييرات العلمية الهائلة هي التحدي الحقيقي للجامعة ، والمطلوب منها أن تواجه تلك التحديات الجسام ، وأن تعد الأمة للمساهمة في عملية الخلق الحضاري الجديد... ورهان الجامعة في فعالية إسهامها الحضاري هو الإنسان الذي تعده ليشارك في الثورة الإبداعية العالمية ، وهي أحدث ثورة يعيشها العالم الآن وأن التقدم الحقيقي الآن هو سباق مع هذه الثورة التي مازالت حتى الآن حكرا على الأقلية الإنسانية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية من ثم يصبح دور الجامعة يكمن في إعداد العقل الإنساني المبدع (عبد العال ، 2007 ، 47-48). وإعداد هذا العقل هو أساس تحقيق الأمن التربوي المنوط بالجامعة.

تحديات ثقافية:

تحدد ثقافة المجتمع شكل التربية به ، فتسهم في تحديد أهداف ومحتوى وبنية التربية وأساليبها ، ونحن بصدد واقع ثقافي له بنيته ومشكلاته في ظل تداعيات عولمية تفرض على النمط الثقافي جملة من التحديات وضعت الإنسان في حالة من المعاناة ، من أهمها:

نمط التفكير القائم على المنفعة الخاصة في مقابل المنفعة العامة.

تعطيل فاعلية العقل في الوعي بالوضع القائم بأبعاده المختلفة وقولبة الناس على نمط حياة تقوم على الإتباع وتعطيل الإبداع.

تسييد نمط من القيم يعكس قولبة في السلوك والنمطية وسيادة القيم الاستهلاكية. وتعطيل قيم الإنتاج نتيجة لاختراق الثقافة الوطنية وتعزيز ثقافات دولية أو ثقافة واحدة باسم العولمة الثقافية.

تشويه الذوق الإنساني وقولبته حيث يقوم على مقاييس الموضة أكثرمن كونه ناتجًا عن بناء الشخصية الإنسانية.

دعم وتعزيز واقع اجتماعي طبقي سلبي عدائي قانع بالمتاح متخوف من الديمقراطية والحرية... ومن التغيير عامة.

تأسيسًا على ما سبق من عرض موجز لبعض التحديات التي تواجه المجتمع عامة والجامعة خاصة ، يتوجب بذل كثير من الجهد في تغيير فلسفة الجامعات والتعليم الجامعي عمومًا ، من قيم وأهداف واستراتيجيات وسياسات حتى تستطيع تحقيق أمنا تربويا منوطًا بها كمؤسسة قائدة للتقدم في المجتمع وهو أحد أدوارها المتميزة.

ثالثا: الجامعة وقيم التميز في مجتمع التعلم.

يمثل الدور التي تقدمه الجامعة في المجتمع ضرورة تنموية وليس ترفًا فكريًا ففي مجتمع اليوم حيث يعد العلم والتكنولوجيا القوى المحركة والحاسمة في جميع مجالات المجتمع وفي تحقيق التنمية المستدامة ؛ تكون الحاجة ماسة إلى تمكين الفرد من المعرفة والتعلم وإبداع مجتمع التعلم(2). هذا وهناك علاقة جدلية واضحة بين المجتمع وما يعتريه من تغيرات وبين القيم ، وتلك العلاقة تعني أنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض. وفي ظل السياق الاجتماع/تاريخي الراهن ، وفي محاولة تأكيد مكتسبات ثورة يناير ، وكذا في ظل ما يحدث من تداعيات سلبية ، فإننا بحاجة ضرورية إلى تأكيد وترسيخ "قيم التميز"أو بمعنى آخر يتناسب مع طبيعة الواقع الراهن " قيم التغيير الموجه نحو التميز" والجامعة

2- يعنى أن تتخطى عمليات التعليم والتعلم أسوار الجامعة ، بدلا من أن تظل قاصرة على ما يدور داخلها فقط بحيث يصبح المجتمع بكافة مؤسساته بيئات للتعلم. وهذا يتطلب تحرير المتعلم من كافة قيود الزمان والمكان والموضع التي يمكن أن تحول بينه وبين جعل الحياة بكافة مجالاتها كتابا مفتوحا ومواقف ثرية للتعليم والتعلم. و هذا يتطلب أن يحقق التعليم الجامعي عدة تحولات كيفية منها التحول من ثقافة التكرار إلى ثقافة الإبداع ، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة..(القطب ، 2009 ، 56).

بصفتها من أهم المؤسسات التربوية/التعليمية/البحثية ، قادرة على القيام بتلك المهمة ، وتحقيق دورها القيمي لدى طلابها وفي المرحلة العمرية (الشباب) التي بدأت بهم وتشكلت على اكتفاهم ثورة يناير، بل وتاريخ الثورات المصرية يؤكد دور الحركات الطلابية في محاولة إعادة بناء الواقع المصري.

هذا وينطلق البحث الراهن من فكرة أن سعي المجتمع المصري للتقدم لابد أن يعترف بفكرة الإيمان بالتغيير والإيمان بنسبية القيم الإنسانية ، والرغبة في التميز ذلك لأن التغيير يحمل في طياته قيما جديدة ، ومفاهيم ودلالات تدور حول تلك القيم قد تختلف كليًا أو جزئيًا عن مفاهيم ودلالات ومضامين القيم القديمة. بل وقد يحتاج المجتمع إلى ابتداع قيم جديدة في ظل إيمانه بضرورة ترسيخ ثقافة الإبداع والتميز في المجتمع عمومًا.

ويؤكد النويهي هذه الرؤية بقوله: "الحقيقة التي يشهد بها التاريخ هي أن القيم ليست قوالب ثابتة لا يطرأ عليها التغيير ، بل هي في تطور دائم وتبدل مستمر. وسر هذا إنها ليست اعتبارات نظرية ،

بل هي أمور حيوية جدًا ، متصلة أشد اتصال بضرورات المجتمع وظروفه ، مرتبطة بنظمه السياسية ، وأحواله المادية وأوضاعه الاقتصادية وطرق تحصيله للرزق ـ فهي تتغير ـ أو ينبغي أن تتغير ـ كلما تغيرت هذه الظروف واختلفت هذه الضرورات (النويهي ، 2010 ، 67).

والمستقرىء لتاريخ الفكر في التحول من المجتمع الجاهلي إلى المجتمع الإسلامي يجد أن هناك بعض القيم كان يعتبرها العرب قبل الإسلام فضائل (كالثأر والإغارة على القبائل الأخرى ، سفك الدماء لإثبات المهارة...) جاء الإسلام وغير ذلك واعتبره من الرذائل ، وكذا نظرة الرأسمالية غير الاشتراكية غير الإقطاع تجاه بعض القيم فما يحسبه البعض فضائل ينظر إليه الآخرون عكس ذلك. وهذا يقود إلى أن مضمون القيم يتغير من مجتمع لآخر ومن فكر لآخر) لكن مسمى القيمة قد يظل ثابتًا ، فمسمى الديمقراطية مثلا واحدا عند الجميع لكن يراه كل تيار بشكل ومضمون قد يختلف عن الآخر.

ويرى فهمي (2004): أن قيم الإنسان هي التي تحرك إحساسه بأنه كائن متميز ، وتعزز إيجابية حضوره في هذا الوجود. ولأن القيم ليست منظورة ، بل معتقدة ، لذا فإن هذا الاعتقاد والتصديق والثقة هو ما يشكل لدى الإنسان شعورًا خاصًا جدًا ، ويملكه بذاته وحده ، وهو ما يسمى بشعور القيمة والذي لا يفرض إكراهًا ، ولا يعار وأيضًا لا يستطيع الإنسان أن يعيش من دون مظلة هذا الشعور بل لا ينشأ هذا الشعور بالقيمة خارج دائرة الثقافة بمحاورها الثلاثة: الدين والأخلاق والفكر (فهمي ، 2004 ، 47).

وحتى يتحول التغيير الذي يدعمه المجتمع بأنظمته - خاصة التعليمي ـ إلى تقدم وتميز، فهناك ضرورة إلى وجود نسق قيمي يعمل كأطر مرجعية لممارستنا ويتم الإقتداء به في تصحيح المسار.

من خلال ما سبق نستنتج التالي:

نسبية القيم وتغيير دلالاتها.

التغيير سنة الحياة وضرورة إنسانية تعبر عن حراك فكري ومجتمعي على حسب توجيهه ، سواء للأفضل (تقدم) أم للأسوأ.

أن هناك مسببات للتغيير تدفع الإنسان لحدوثه على المستوى الفردي والمجتمعي. وتلك المسببات تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى في المجتمع الواحد ، وتدهور القيم في المجتمع المصري يعد عاملا أساسيا وضرورة للتغيير.

هذا والجامعة قادرة على المشاركة في قيادة هذا التغيير ، ورسم ملامحه الجديدة الجديرة بالتميز. من خلال العمل في إطار معايير التميز وإكساب قيمه وتفعيلها وتنميتها لدى طلابها وكافة العاملين بها وكذا نشرها في المجتمع من خلال تقديم خدماتها المتنوعة ، فتكون قيما حاكمة لكافة جوانب الأداء بها وفي المجتمع . وهذا يتطلب وعي الجامعة بالمتغيرات والمستجدات المحلية ، والإقليمية والعالمية ، وإعدادها للطلاب كمواطنين يتميزون بالمرونة الفكرية ، حيث يرحبون بالتغيير الذي يقود للتقدم والتميز، ويضطلعون به ويقودونه في ظل رؤية وأهداف واضحة ، وفلسفة مرجعية للتغيير الموجه صوب التميز.

وهذا يعطي دورًا قياديًا للجامعة في إحداث التغيير وتأمينه بوعي قيادات هذا التغيير والقائمين عليه والذين يعيشون هذا التغيير في المجتمع ، فتسهم بذلك الجامعة في توجيه التغيير الاجتماعي وتكوين نظام اجتماعي جديد ، حتى لا تكون الجامعة أو النظام التعليمي بعامة مجرد انعكاس للتغييرات في المجتمع المصري وتابعة له

بل عنصر فاعل في إحداثها. وتكون مسئولية الجامعة متمثلة في المشاركة لإعادة البناء الاجتماعي بالوعي بالتغييرات الراهنة وبث قيم التميز. لذا فإن استنبات قيم التميز يمثل ضرورة في مجتمع التعلم ، خاصة في سياق تحقيق مطالب ثورة يناير. هذا والشاغل الرئيس للدراسة الحالية فيما يتعلق بالقيم ينصب على الدور التوجيهي لها، هذا الدور الذي يتأسس عليه كل الأدوار وتوجيه كافة جوانب الأداء في العمل الجامعي.

الفصل الخامس
استجلاء واقع الجامعات المصرية وآراء أساتذتها حول معايير التميز
"دراسة ميدانية "

هدف الدراسة

أداة الدراسة

عينة الدراسة

خطة التحليل الإحصائي

نتائج الدراسة

تشتمل الدراسة الميدانية على الإجراءات الآتية:

أ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الميدانية إلى:

رصد واقع الجامعات المصرية حيث التعرف على التوجه العام لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من هذه الجامعات حول هذا الواقع من حيث جوانب القوة وجوانب الضعف بتلك الجامعات (البيئة الداخلية) وما يتاح لها من فرص وما يمكن أن تتعرض له من تهديدات (البيئة الخارجية).

مدى موافقة عينة الدراسة على ما طرحته من معايير التميز ومؤشرات الأداء المرتبطة بتلك المعايير.

ب ـ أدوات الدراسة:

استعانت الدراسة بالأدوات الآتية:

استمارة التحليل الرباعي (SWOT Analysis) ويتم من خلالها رصد واقع الجامعات المصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (استمارة مفتوحة)

تمهيدا لمحاولة وضع رؤية مستقبلية مقترحة لتغيير الأبعاد السلبية لهذا الواقع. وتضمنت الاستمارة أربعة محاور: الأول عن جوانب القوة ، والثاني عن جوانب الضعف في الجامعات المصرية"البيئة الداخلية". وعلى الجانب الآخر"البيئة الخارجية" المحور الثالث عن الفرص المتاحة ، والرابع عن التهديدات التي تمثل مخاطر يتوجب مجابهتها في البيئة الخارجية. ملحق (1).

كما قامت الدراسة بإعداد استبانة تتضمن عددا من معايير التميز ومؤشرات الأداء المقترحة ، وقد مر إعداد الاستبانة بمرحلتين للوصول بها إلى صورتها النهائية ، المرحلة الأولى: تضمنت في صورتها الأولية (14) معيار وكل معيار تم التعبير عنه بأربعة مؤشرات وتم مناقشة تلك المعايير والمؤشرات مع بعض أساتذة الجامعة (المحكمين) لإبداء الرأي في مدى موافقتهم على معايير التميز المقترحة ، ومدى مناسبة المؤشرات وارتباطها بالمعايير موضوع الدراسة. أما المرحلة الثانية: فتضمنت مراجعة الاستبانات ودراسة ما بها من ملحوظات وبناء على آراء السادة المحكمين تم اقتراح معيار آخر وهو معيار التنافس ، وتعديل بعض المؤشرات. وفي ضوء ما سبق ظهرت الاستبانة في صورتها النهائية متضمنة (15) معيار وتضمن كل معيار أربعة مؤشرات مقترحة لتحقيقه. ملحق (2).

صدق أداة الدراسة:

تم حساب صدق الاستبانة (المتضمنة لمعايير التميز ومؤشرات الأداء) بعرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعة في تخصصات مختلفة (السادة المحكمين) (3)للتأكد من سلامة بنائها وقدرتها على تحقيق الهدف الذي أعدت من أجله.

تعديل بعض الأجزاء في محتوى الاستبانة وفق توجيهات السادة المحكمين.

تم عرض الاستبانة مرة أخرى على المحكمين وجاءت نسبة الإتفاق حول أبعادها عالية وصلت إلى 95% مما يدل على صدق الاستبانة وصلاحيتها كأداة للدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات الأداة من خلال معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) باستخدام برنامج SPSS ووجد أن متوسط معامل الثبات بعد تطبيق النموذج المقترح مرتين على عينة صغيرة خلال أربعة أسابيع بلغ 0.89. وتلك القيمة ذات دلالة مقبولة مما يجعلنا نطمئن لثبات الأداة. طبقا لمعادلة الارتباط

3- السادة المحكمين (أحد عشر أستاذ جامعي في تخصصات متنوعة في التربية- العلوم- الطب- الآداب- الزراعة).

لكرونباخ: $\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum s^2{}_i}{s_i^2}\right]$

حيث يرمز (k) إلى عدد مفردات الاختبار

(k-1) عدد مفردات الاختبار – 1

($\sum s^2{}_i$) تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار

(s_i^2)التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار

ت-عينة الدراسة:

تم تطبيق أدوات الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس (عدد أفراد العينة 240) ببعض الكليات بالجامعات المصرية والتي اشتملت على تخصصات متنوعة من الذكور والإناث من كليات: "التربية ، والطب البيطري والآداب ، والصيدلة ، العلوم ، والزراعة ، ورياض الأطفال ، والتجارة ، وكلية البنات بعين شمس". وتم تجميع (152) من الاستمارات والاستبانات ، وبعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة وصل العدد النهائي للعينة (130) والوضع التفصيلي للعينة موضح في جدول (1) ، جدول (2).

جدول رقم (1) يبين توزيع عينة وفقا للدرجة العلمية

الدرجة العلمية / تصنيف العينة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الإجمالي
العينة الأصلية	25	45	82	152
الفاقد من الاستمارات	3	10	9	22
العينة النهائية	22	35	73	130
النسبة المئوية	%16.9	%26.9	%56.1	%100

جدول (2) توزيع عينة الدراسة وفقا للجامعات.

الجامعة	عين	المنوفية	دمنهور	سوهاج	حلوان	الأزهر	كفر	المنصورة	أسيوط	طنطا	الزقازيق	الاسكندر	الإجمالي
العدد	15	11	9	7	8	14	28	13	6	12	5	2	130

ث- خطة التحليل الإحصائي:

تم التحليل الإحصائي من خلال ما يلي:

استخدام برنامج SPSS في حساب ثبات الأداة من خلال معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha).

ب-حساب التكرار والنسبة المئوية لأبعاد التحليل الرباعي (SWOT Analysis) وحساب النسبة المئوية لكل درجة من الموافقة على مؤشرات معايير التميز المطروحة بالدراسة.

جـ - تمثيل بعض البيانات بالرسم البياني لتوضيح مدى الفروق بين استجابات العينة.

ج- نتائج الدراسة وتحليلها:

أولا: نتائج تطبيق أداة التحليل الرباعي:

باستقراء نتائج تطبيق استمارة التحليل الرباعي حول ما تراه عينة الدراسة من جوانب قوة ، وجوانب ضعف في الجامعات المصرية (البيئة الداخلية)، وأيضا ما تراه من فرص متاحة ، وتهديدات محتملة تمثل مخاطر يتوجب مواجهتها (البيئة الخارجية) وجد ما يلي:

أ-جوانب القوة:

جدول (3) يوضح التكرار والنسب المئوية لجوانب القوة في واقع الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.

م	جوانب القوة	ت	%
1	توفر أعضاء هيئة التدريس والكوادر المتخصصة في كافة التخصصات العلمية والأدبية.	28	21.5
2	ايفاد بعثات للخارج في عديد من التخصصات للافادة من الخبرات.	19	14.6
3	إقامة المؤتمرات والندوات بصفة دورية.	10	7.7
4	تحول بعض فروع الجامعات في الأقاليم إلى جامعات مستقلة.	5	3.8

5	الإشراف والتوجيه لخطط البحث العلمي من خلال رسائل الماجستير والدكتوراة ، وبحوث الترقيات.	18	13.8
6	تقديم الدورات التدريبية المتنوعة.	15	11.5
7	توفر المكتبات الفرعية والمركزية وإتاحة قواعد البيانات العالمية.	13	10
8	وجود ميثاق لأخلاقيات المهنة في الجامعات.	4	3.1
9	وجود وحدات ذات طابع خاص في أغلب الجامعات تسهم في عملية التمويل.	3	2.3
10	تعدد البرامج في المستويات التعليمية المختلفة"البكالوريوس- الليسانس-الدبلومات المختلفة-الدراسات العليا".	6	4.6

11	الاتجاه نحو إعادة المكانة والحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس.	4	3.1
12	فتح قنوات إتصال للتعاون مع الجامعات الأجنبية الرائدة.	2	1.5
13	الاتجاه نحو دعم التكنولوجيا ومحاولة توظيفها في الجامعات بشكل أفضل.	3	2.3
المجموع		130	100 %

من خلال استقراء وتحليل جدول (3) يتضح الأتي:

أن جوانب القوة التي حصلت على أعلى نسب مئوية والتي تعبر عن جزء من واقع الجامعات المصرية كما تراها عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) هي:

توفر أعضاء هيئة التدريس والكوادر المتخصصة في كافة التخصصات العلمية والأدبية. بتكرار(28) ونسبة مئوية (21.5%).

ايفاد بعثات للخارج في عديد من التخصصات للافادة من الخبرات. بتكرار (19) ونسبة مئوية (14.6%).

الإشراف والتوجيه لخطط البحث العلمي من خلال رسائل الماجستير والدكتوراة وبحوث الترقيات. بتكرار (18) ونسبة مئوية (13.8%).

تقديم الدورات التدريبية المتنوعة. بتكرار (15) ونسبة مئوية (11.5%).

توفر المكتبات الفرعية والمركزية وإتاحة قواعد البيانات العالمية. بتكرار (13) ونسبة مئوية (10%).

أما جوانب القوة الأخرى التي ذكرتها عينة الدراسة فيتراوح تكرارها بين (2 ، 10) بنسب مئوية تتراوح بين (1.5 ، 7.7%). جدول(3)

ب-جوانب الضعف:

جدول (4) يوضح التكرار والنسب المئوية لجوانب الضعف في الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة

باستقراء وتحليل الجدول (4) يتضح ما يلي:

م	جوانب الضعف	ت	%
1	**ضعف الإمكانات والموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية من معامل وأجهزة....**	**23**	**17.7**
2	**قصور الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وخدمة قضاياه.**	**6**	**4.6**
3	**ضعف كفاءة الدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين.**	**5**	**3.8**
4	**ضعف الأنشطة الطلابية.**	**3**	**2.3**
5	**الاعتماد في التدريس على كتب دراسية غالبا غير مرجعية.**	**2**	**1.5**
6	**ضعف توظيف الجامعات للتكنولوجيا في العملية التعليمية.**	**4**	**3.1**
7	**قصور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل.**	**6**	**4.6**
8	**عدم وجود تواصل بين الجامعة والخريجين.**	**13**	**10**

9	ضعف الاهتمام ببناء شخصية المتعلم كأولوية تربوية.	3	2.3
10	ضعف ميزانية البحث العلمي.	13	10
11	تقييد فرص تعيين أوائل الشعب من خريجي الجامعات.	4	3.1
12	ضعف الاستفادة من المبدعين وبراءات اختراعاتهم في المجالات المختلفة.	7	5.4
13	لا توجد معايير تتسم بالجدية والابداع في اختيار أعضاء هيئة التدريس.	4	3.1
14	الخلل النسبي بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب بالجامعات.	5	3.8
15	لا توجد وحدة فعالة لإدارة الأزمات بشكل جيد.	2	1.5
16	ضعف انتشار التعليم الالكتروني.	3	2.3
17	تدخل المعايير الشخصية والمحسوبية في بعض أبعاد العمل الجامعي.	7	5.4
18	غلبة المركزية في القرارات.	6	4.6

19	قصور الدعم المقدم للكتاب الجامعي.	2	1.5
20	الانتقاص من مكانة كليات التربية إذا ما قورنت تلك المكانة بمهمتها في تكوين المعلم.	5	3.8
21	تقليدية أساليب التدريس التي تعتمد على التلقين والحفظ وعلى النظرية دون التطبيق.	7	5.4
المجموع		130	%100

رصدت عينة الدراسة عدد من جوانب الضعف التي تراها بالجامعات المصرية والتي تعبر عن جانب من أبعاد أزمتها ، خاصة تلك الجوانب التي حصلت على أعلى تكرار بالنسبة لجوانب الضعف الأخرى هي كالتالي:

ضعف الإمكانات والموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية من معامل وأجهزة وغيرها. وجاءت بتكرار (23) ونسبة مئوية (17.7%).

ضعف ميزانية البحث العلمي. وجاءت بتكرار (13) ونسبة مئوية (10%).

عدم وجود تواصل بين الجامعة والخريجين. وجاءت بتكرار (13) ونسبة مئوية (10%). وحصلت ثلاثة من نقاط الضعف على نفس التكرار (7) والنسبة المئوية (5.4%). تتلخص في ضعف الاستفادة من

المبدعين ، وتدخل المعايير الشخصية..وتقليدية أساليب التدريس.

وتراوحت نقاط الضعف الأخرى بين بتكرار (2، 6) ونسبة مئوية(1.5، 4.6%).جدول(4).

جدول (4) يوضح التكرار والنسب المئوية لجوانب الضعف في الجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة

جـ- الفرص المتاحة:

جدول (5) يوضح التكرار والنسب المئوية للفرص المتاحة للجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.

م	الفرص المتاحة	ت	%
1	إمكانية الشراكة مع مؤسسات المجتمع بما يخدم الخطط البحثية بالجامعات.	28	21.5
2	الطلب العالي على برامج الدراسات العليا بالجامعات.	23	17.7

3	**مشاركة رجال الأعمال في تطوير الجامعات على مستوى البنية التحتية والبحث العلمي.**	**34**	**26.2**
4	**التغيير التربوي الذي يترافق مع التغيير الاجتماعي المرتبط بثورة يناير ويدعم كل منهما الآخر.**	**19**	**14.6**
5	**رغبة كثير من الباحثين العرب في الالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات المصرية.**	**12**	**9.2**
6	**تقديم منح ومشاريع بحثية أجنبية للشراكة مع بعض الجامعات المصرية.**	**14**	**10.8**
المجموع		**130**	**100%**

من خلال استقراء جدول (5) يتضح الأتي:

أن أكبر الفرص التي تراها عينة الدراسة متاحة أمام الجامعات المصرية والتي يمكنها الاستفادة منها في دعم التغييرات المطلوبة للتوجه صوب التميز هي:

مشاركة رجال الأعمال في تطوير الجامعات على مستوى البنية التحتية والبحث العلمي. بتكرار(34) ، ونسبة مئوية (26.2%).

إمكانية الشراكة مع مؤسسات المجتمع بما يخدم الخطط البحثية بالجامعات. بتكرار(28) ، ونسبة مئوية (21.5%).

الطلب العالي على برامج الدراسات العليا بالجامعات. بتكرار(23) ، ونسبة مئوية (%17.5).

التغيير التربوي الذي يترافق مع التغيير الاجتماعي المرتبط بثورة يناير ويدعم كل منهما الآخر. بتكرار(19) ، ونسبة مئوية (14.6%).

د ـ التهديدات المحتملة:

جدول (6) يوضح التكرار والنسب المئوية للتهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الجامعات المصرية من البيئة الخارجية من وجهة نظر عينة الدراسة.

م	التهديدات المحتملة	ت	%
1	**ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين خريجي الجامعات.**	26	20
2	**كثرة الوقفات الاحتجاجية الفئوية والمظاهرات بعد ثورة يناير.**	7	5.4
3	**تدهور الاقتصاد وغلاء الأسعار والقلق من المستقبل.**	10	7.7
4	**تقليص دور الجامعات وأعضاء هيئة التدريس في قيادة التغيير لنهضة المجتمع.**	9	6.9
5	**تواضع الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي مما يفتح أفاقا كبيرة للتعليم الخاص.**	10	7.7
6	**تأخر تصنيف الجامعات المصرية عالميا حيث ارتفاع حدة المنافسة بين الجامعات طبقا لتميزها.**	18	13.8

7	استمرار تكريس فكر الاستبداد ليظل المعلم ، والتعليم بعيدين عن الاستناره.	8	6.2
8	ضعف التعاون بين الجامعات في التخصصات المختلفة.	7	5.4
9	مخاطر العولمة وتحدياتها ، وتداعياتها على المجتمع والتعليم خاصة التعليم الجامعي.	9	6.9
10	تمثل الجامعات الخاصة المنافسة تهديدا لبقاء الجامعات الحكومية لترد نوعية التعليم بها.	12	9.2
11	عدم الاهتمام بنتائج البحوث والدراسات الجامعية "الانفصام بين البحث العلمي والتطبيق".	10	7.7
12	اتجاه بعض أساتذة الجامعات للعمل التجاري واهمال أعمالهم العلمية والبحثية.	4	3.1
المجموع		130	100 %

باستقراء جدول (6) يتضح ما يلي:

عبرت عينة الدراسة عن بعض التهديدات التي يمكن تشكل مخاطر محتملة على الجامعات المصرية من البيئة الخارجية. وأن أكبر هذه التهديدات التي حصلت على أعلى تكرار هي:

ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين خريجي الجامعات. بتكرار (26) ونسبة مئوية (20%).

تأخر تصنيف الجامعات المصرية عالميا حيث إرتفاع حدة المنافسة بين الجامعات طبقا لتميزها. بتكرار (18) ونسبة مئوية (13.8%).

تمثل الجامعات الخاصة المنافسة تهديدا لبقاء الجامعات الحكومية. بتكرار (12) ونسبة مئوية (9.2%).

وحصلت ثلاثة من التهديدات المحتملة على نفس التكرار (10) والنسبة المئوية (7.7%). تتلخص في تدهور الاقتصاد وغلاء الأسعار ، تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي ، عدم الاهتمام بنتائج الأبحاث العلمية حيث الانفصام بين النظرية والتطبيق.

وتراوحت التهديدات الأخرى بين تكرار (4، 9) ونسبة مئوية (3.1، 6.9%). جدول (6)

ثانيًا: نتائج الجزء الثاني من الدراسة الميدانية:

وتتمثل في نتائج تطبيق الاستبانة المرتبطة بدرجة موافقة عينة الدراسة على مؤشرات معايير التميز في التعليم الجامعي. باستقراء جدول (7) يتضح ما يلي:

جدول (7) يوضح النسب المئوية لمستوى موافقة عينة الدراسة على المؤشرات المعبرة عن المعايير حدود الدراسة.

م	المعايير الداعمة للتميز	النسبة المئوية لدرجة الموافقة				إعادة ترتيب المعايير
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق	
		%	%	%	%	
1	التغيير	90.1	9.9	-	-	8
2	الحرية الأكاديمية	95	5	-	-	2

3	الاستقلالية	96.7	3.3	-	-	1
4	إحياء الحس الوطني	82.9	15.8	1.3	-	15
5	الإتقان والجودة	89.8	9.2	0.9	-	11
6	الابتكار	94.6	4.6	0.8	-	3
7	المبادأة	86.3	13.7	-	-	13
8	الانتاجية	85.9	12.3	1.1	0.6	14
9	الإدارة الفعالة	90	9.1	0.9	-	9
10	تقبل الآخر	93.8	5.4	0.8	-	5
11	إحياء القيم الجامعية الأصيلة	92.5	5.9	1.6	-	6

12	التنافس	86.7	7.3	4.8	1.2	12
13	المستقبلية	89.8	10.2	-	-	10
14	الانتقاء	94.4	5.6	-	-	4
15	الاستقطاب	92.4	6.3	1.3	-	7
المتوسط		90.7	8.2	0.9	0.2	-

جاءت أعلى نسبة موافقة للعينة حول معيار الاستقلالية بنسبة (96.7%) حيث جاء الاتفاق حول جميع المؤشرات التي طرحتها الدراسة بالنسبة لهذا المعيار فيما عدا نسبة قليلة من العينة كانت استجابتها بدرجة متوسطة بنسبة (3.3%). خاصة على المؤشرين الأول والرابع. ملحق (2).

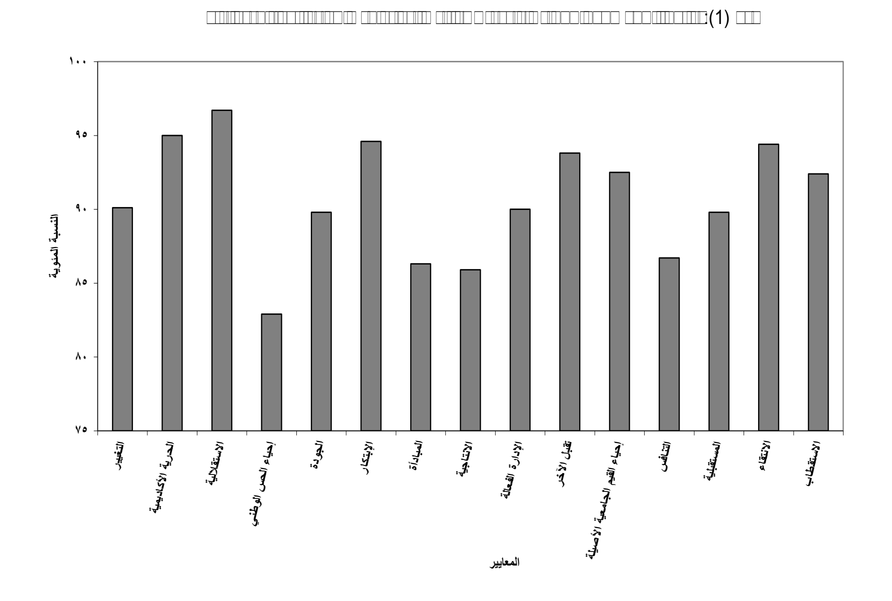
حصل معيار الحرية الأكاديمية على المركز الثاني بالنسبة لدرجة الموافقة العالية، فجاء بنسبة مئوية (95%) ونسبة موافقة متوسطة (5%).

جاء معيار الابتكار في المرتبة الثالثة بدرجة موافقة كبيرة وبنسبة مئوية (94.6%). وجاءت درجة الموافقة الضعيفة خاصة حول المؤشر الرابع بنسبة (0.8%).

حصل معيار الانتقاء على المركز الرابع بنسبة (94.4%) ، يليه تقبل الآخر وبنسبة (93.8%) ثم إحياء القيم الجامعية بنسبة (92.5%) ، ثم الاستقطاب (92.4%) يليه التغيير (90.1%) ثم الإدارة الفعالة (90%).

جاءت نسبة الموافقة حول بقية المعايير حيث تتراوح بين (82.9% ، 89.8%).

كانت أقل نسب حول درجة الموافقة العالية لمعايير إحياء الحس الوطني (82.9%) ، الإنتاجية (85.9%) ، والمبادأة (86.3%). وقد تم إعادة ترتيب تلك المعايير طبقا لما حصلت عليه من نسبة مئوية ، جدول (7). كما يوضح شكل (1) تمثيل بياني لفروق النسب المئوية حول استجابة عينة الدراسة على معايير التميز حدود الدراسة.



ثالثًا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

أ-تحليل نتائج التحليل الرباعي:

أسفرت نتائج التحليل الرباعي عن امتلاك الجامعات المصرية عديد من جوانب القوة كما رصدتها عينة الدراسة ، وعلى قمة هذه النقاط أعضاء هيئة التدريس أنفسهم وتنوع تخصصاتهم ، وإيفاد البعثات ، وتنوع ما تقدمه من دورات تدريبية ، ومؤتمرات علمية ، وكون الجامعات أكبر معامل لإنتاج البحث العلمي في مصر.

وغيرها من جوانب القوة التي تمثل عديد من الايجابيات ينبغي دعمها وتعظيم مكانتها والإفادة منها لتحسين واقع الجامعات المصرية. وهذا يحتاج إلى حزمة من الإصلاحات والتغييرات الجوهرية للمضي نحو قيادة المجتمع إلى نهضة حقيقية بعد ثورة يناير. وهذا يتفق مع ما دعت إليه بعض الدراسات السابقة كدراسة بيرفوت وآخرون (2006) حيث طالبت كل مؤسسة جامعية راغبة في التميز بضرورة تقييم وضعها وخبراتها ، وتحديد متطلباتها والعمل على اسيفائها وذلك في ظل ثقافتها الأكاديمية المؤسسية ، وظروفها الخاصة بها كما أوصت دراسة كل من Houston (2008) ، Davies (2007) ، وتركي (2007).

أوضحت النتائج أيضا أن الجامعات المصرية طبقا لما رصدته عينة الدراسة يعتريها بشكل عام عديد من جوانب الضعف أدت إليها السياسات الخاطئة تجاه الجامعات لفترة طويلة مما أفرغ الجامعة من إمكاناتها الحقيقية في قيادة التنمية والتقدم بالمجتمع المصري. وهذا يتفق مع ما قدمته الدراسات الخاصة بتوصيف أزمة الواقع الجامعي كدراسة: حميد (2009) التي أبرزت عدد من السلوكيات السلبية تخص أساتذة الجامعات والطلاب ، ودراسة كل من مطر ، وفرج (2009) ودراسة العطار (2011) وغيرها من الدراسات التي أبرزت جوانب الضعف في الجامعات المصرية ،

حيث أثرت تلك السلبيات على نوعية خريجي الجامعات المصرية إذا ما قورنت بمثيلاتها في جامعات بالدول المتقدمة أو بعض الدول النامية.. والتي يجب تداركها في إطار السياسة الهادفة إلى التغيير الموجه نحو التميز والتخطيط العلمي الجاد في القضاء عليها في جامعتنا ، طبقا لما تقتضيه مرحلة التحول التي يمر بها المجتمع المصري بكافة أبعاده ومنها التعليم الجامعي الذي يفترض أن يشارك بدور كبير في قيادة المجتمع إلى التقدم بعد ثورة يناير.

عبرت عينة الدراسة عن الفرص المتاحة للجامعات المصرية والتي تسهم في تحسين مستوى الأداء بها وتدعم توجهها نحو التميز (طبقا لما تتخذه من سياسات وتضعه من خطط واستراتيجيات) والتي يتوجب على تلك الجامعات الانتباه إليها وتوظيفها لخدمة التوجه إلى تحسين كافة جوانب من ثم التوجه صوب التميز. وجاء على قمة تلك الفرص مشاركة رجال الأعمال وفق استرتيجية معينة في تطوير الجامعة ، إمكانية الشراكة مع مؤسسات المجتمع بما يخدم خطط البحث العلمي ، وغيرها.

وأخيرا قدمت عينة الدراسة عددا من التهديدات المحتملة من المجتمع الخارجي على الجامعات ، ومن أهمها مشكلة البطالة التي ترتفع بين خريجي الجامعات مما يمثل تهديدا للتعليم الجامعي ، حيث تتعلق فرص العمل ومسارات التشغيل طبقا لما أعد له طالب الجامعة في التخصصات المختلفة. ونتيجة لعدم توفر العمل المناسب لمعظم خريجي الجامعات (بطالة سافرة) فيتجه الخريجين إلى الاشتغال بأي عمل غير مؤهل له وأدنى مما أعد له (بطالة مقنعة) غالبًا لسد حاجته الاقتصادية. وهذا يعبر بشكل أو بآخر على الانفصام الواضح بين التعليم الجامعي وبين خطط التنمية بالمجتمع من جهة ، وبينه وبين الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل من جهة أخرى. وهذا ما يتوجب تداركه في السياسات الجامعية خاصة بعد ثورة يناير الذي يعد مطلب "العيش الكريم" من مطالبها الرئيسة.

ب – تحليل نتائج استبانة معايير التميز في التعليم الجامعي:

باستقراء النتائج السابقة كما جاءت بجدول(7) نجد أن درجة الموافقة جاءت عالية حول مؤشرات معايير التميز المطروحة بالدراسة (15 معيار) والتي تراوحت بين (82.9%) و(96.7%). وأن متوسط النسب المئوية على درجة الموافقة الكبيرة جاءت عالية (90.7%) إذا قورنت بدرجات الموافقة المتوسطة (8.2%) والضعيفة (0.9%) ، ودرجة عدم الموافقة (0.2%) وهذا يعني أن تلك المعايير وما يرتبط بها من مؤشرات تصلح بشكل كبير أن تكون معايير داعمة للتميز بالجامعات المصرية.

أن أعلى درجة موافقة كانت على معايير الاستقلالية ، ثم الحرية الأكاديمية، والابتكار. وتتفق تلك النتائج مع ما قدمته عديد من الدراسات السابقة عن أهمية الاستقلالية والحرية الأكاديمية للجامعات المصرية ، كدراسة: تركي(2007) ، والقزاز (2006) ، عبد العال (2007) وغيرها . وهذا يعني أن عينة الدراسة كانت على وعي كامل بأن تلك المعايير تعتبر مبادىء وقواعد أساسية حاكمة لغيرها من المعايير وعلى قمة الأولويات التي لا يمكن للتعليم الجامعي التوجه للتميز من دون تحقيقها في المقام الأول.

أن هناك بعض المؤشرات المنتمية لبعض المعايير كانت سببا لضعف درجة الموافقة على تلك المعايير إذا ما قورنت بالمعايير الأخرى. على سبيل المثال: معيار إحياء الحس الوطني حصلت بعض مؤشراته على نسب موافقة ضعيفة كمؤشر رقم (1) وهو اعتماد اللغة العربية الفصحى في إطار العمل الجامعي كفكر وأسلوب حياة. ومؤشر رقم (4):المعني بتوضيح التمايز الحضاري للثقافة العربية والتعاون في إبراز هذا التمايز. حيث جاءت الموافقة عليه متوسطة وضعيفة. ملحق (2). وهذا يعني أن بعض أفراد العينة قد يرون أنه ليس ثمة ارتباط بين اللغة العربية وكذلك الوعي بتمايز الحضارة والثقافة العربية ، وبين إحياء الحس الوطني في حين أن اللغة العربية جزء من النسيج الحي للأمة العربية ومكون أصيل لهويتها، وبها نشعر ونعي ونفكر ونرتقي ونتميز بين سائر الأمم. كما أن التاريخ يشهد على تميز الثقافة العربية وخاصة في عصور إزدهارها. هذا ووحدة اللغة والتاريخ تدفعنا للارتباط بالوطن والانتماء إليه والعمل من أجل نهضته ، وفي هذا إحياء للحس الوطني من خلال منبر من أهم منابر المجتمع وهو الجامعة حيث تتميز الجامعة كمؤسسة قاطرة للتقدم في المجتمع.

تم إعادة ترتيب المعايير طبقا لنسب الموافقة عليها من قبل عينة الدراسة جدول (7).

تأسيسًا على ما سبق حاولت الدراسة الحالية توصيف واقع الجامعات المصرية من خلال رؤية عينة الدراسة لهذا الواقع واستجابتها على استبانة المعايير، والدعوة للتوجه نحو التميز بالتعليم الجامعي أو بناء جامعة مصرية متميزة الذي لا يستقيم من دون تشخيص واقع هذا التعليم ، ومحاولة تجاوز جوانب الضعف به وتعظيم جوانب القوة والافادة من الفرص المتاحة له ، مع مواجهة ما يقابله من مخاطر وتهديدات محتملة. ثم حاولت الدراسة وضع بعض المعايير التي ترى أن تحقيقها يتم في ظل واقع الجامعات المصرية دافعا ، وداعما للتميز في تلك الجامعات من دون إهمال ايجابيات الآخر لكن بحرص يتطلب وضع التقاليد الأكاديمية الجامعة المصرية الفكرية والثقافية في الاعتبار ، خاصة في ظل التحول الكبير الذي تمليه الثورات المعاصرة "ثورة يناير وتوابعها" ومطالبها المشروعة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

تلاقت الدراسة النظرية والميدانية حول العديد من النقاط التي توصف أزمة الواقع الجامعي ، فيما يتعلق بالجانب المالي والإداري والبحث العلمي وغيرها من جوانب.

الفصل السادس

رؤية مستقبلية مقترحة للتوجه نحو التميز في التعليم الجامعي.

رؤية مستقبلية مقترحة للتوجه نحو التميز في التعليم الجامعي.

حاولت الدراسة الحالية لفت الانتباه إلى بعض القواعد الرأسمالية في تطبيق معايير عالمية على أوضاع محلية ونقلها من مجال رأس المال والصناعة والتجارة إلى مجال التعليم وخاصة التعليم الجامعي أي من ثقافة ذات طابع ربحي إلى ثقافة أكاديمية مغايرة. مما يدعو الباحثين والعلماء إلى نقد هذه المعايير وغرس روح العدالة الاجتماعية والإنصاف لخصوصية "التعليم" ووضع الجامعات ومقاومة السيطرة المعرفية واحتكار التميز وسبله تلك التي تقيد الابتكار والتفرد وذلك من وجهات نظر منهجية لاتخاذ قرارات مستنيرة في جميع أنحاء التدخلات التي تؤدي إلى الانتقاص من استقلالية الجامعة. ومن المتوقع أن هذا الأمر لن يحدث بشكل فوري لكنه يحتاج إلى الوعي بتلك الأمور وتسليط الضوء عليها والمضي قدما في التغيير وبناء جامعة وطنية متميزة بفكر أبنائها وأعمالهم الإبداعية من خلال تخطيط استراتيجي واع ، وواعد.

ويمكن للدراسة الحالية توضيح أبعاد الرؤية المستقبلية المقترحة في هذا الشأن كما يلي:

أولا: الفلسفة التي تستند إليها:

تكمن تلك الفلسفة في ترجمة القيم والمعايير الداعمة للتميز وتحقيق مؤشراتها لتطوير واقع التعليم الجامعي وذلك من خلال إحداث بعض التغييرات الجوهرية للاتجاه به نحو التميز، ومن منطلق خصوصية الثقافة الأكاديمية والتقاليد الجامعية والقناعات الفكرية للتعليم الجامعي كقاطرة التقدم في المجتمع المصري ، خاصة عندما يتميز مختلف جوانب الأداء به.

ثانيًا: الأسس والمنطلقات:

التعليم الجامعي يستقرىء الماضي والحاضر والمستقبل في معالجته لكل القضايا المنوطة به.

الإنسان محور العمل والتعليم الجامعي وغايته.

الاهتمام بقضايا الثقافة والهوية من مرتكزات التوجه للتميز.

التواصل الإنساني وتأكيد أخلاقياته عنصر أساسي في إنجاح العمل الجامعي.

الوضع الراهن يتطلب بناء منهجيات جديدة للتفكير والنظر والتحليل والتفاعل.

تمكين شباب الجامعة من وضع سيناريوهات محتملة بشكل دائم لاحتمالات التغيير وكيفية مواجهتها ، يعد عنصر ضروري ومهم في بناء إنسان مؤمن بالتغيير وتعدد مساراته واحتمالاته ومن ثم ضرورة تعدد مهارات التعامل معه.

بناء العقلية العلمية المستقبلية أحد أهم دعائم التميز وهذا يلقي بمسئولية كبيرة على نوعية المناهج وأساليب التدريس ونوعية المهارات والخبرات التي تتوفر للمتعلم الجامعي.لذا فينبغي أن نبني المتعلمين على تصور طبيعة أدوارهم في المستقبل "ما ينبغي أن يكون عليه".

القيم والمعايير موجهات للسلوك البشري ، والعمل في إطار مرجعية معايير التميز في التعليم الجامعي توجه العمل به نحو التحسن النوعي في الأداء والتوجه نحو التميز.

الرغبة في التغيير والاتجاه نحو التميز أمر ضروري للتغلب على سلبيات الواقع المترد ، ومقاومة الاندثار أو التقهقر في ظل عالم سريع التغير وشديد التنافسية.

إصلاح التجاوزات المرتبطة بالإدارة الجامعية والأساتذة والطلاب ضرورة للتوجه صوب التميز.

الالتزام الخلقي والمساندة القيمية والمجتمعية أمر مهم في تميز الجامعات المصرية.

عودة أستاذ الجامعة إلى التزاماته العلمية والمهنية والبحثية أحد أهم أسس تحقيق التميز بالجامعات.

ترسيخ ثقافة الحوار الحضاري والاحترام المتبادل بين جميع أطراف العمل الجامعي عامل أساسي في خلق مناخ صحي للتميز.

ثالثا: الأهداف:

تأكيد مبدأ الاستقلالية والحرية الأكاديمية ، والابتكار بالجامعات المصرية كمعايير ومبادئ أساسية تعمل كضمان تحقيق المعايير الأخرى المطروحة بالدراسة.

ترسيخ المبادئ والقيم الأخلاقية الحميدة في إطار العمل الجامعى.

نشر ثقافة معايير التميز بين أفراد العمل الجامعي لتحقيق القناعة بها والعمل في ظلها.

التأكيد على دعم مراكز التميز العلمي والبحثي في كافة التخصصات العلمية.

تقديم خدمات متميزة للمجتمع المحلي والبيئة المحيطة.

تحقيق الرعاية العلمية المتميزة للطلاب والباحثين.

وضع آليات تنفيذية لتحقيق إكساب قيم التميز والعمل في ظل المعايير التي رصدتها الدراسة.

دعم جوانب القوة بالجامعات المصرية ، وتجاوز جوانب الضعف واقتناص الفرص المتاحة ، والحد من التهديدات الخارجية.

رابعا: الخطوات التي ترتكز عليها الرؤية المستقبلية:

تفكيك البنية التقليدية السائدة للتعليم الجامعي للتخلص من سلبياته.

تكثيف الجهود نحو البناء المادي/الفكري التربوي للجامعة في ظل معايير وقيم التميز.

التحرك بطرق علمية لتوظيف الثورة المعرفية/التكنولوجية بالجامعات المصرية.

الانطلاق صوب التميز في كل الأبعاد وجوانب التعليم الجامعي.

خامسا: أبعاد الرؤية المقترحة:

-البُعد الإنساني والقيمي: توجيه القدر المناسب من اهتمام الجامعة إلى التأكيد على الالتزام باحترام إنسانية الفرد وكرامته والإقرار بمركزيته في العملية التربوية ، دون تقليل مستوى الاهتمام بالجماعة أو السلوك التعاوني ، بترسيخ قيم التميز كاحترام العمل والالتزام بالإنتاج والمعرفة ، والإتقان ، والتنافس.

البُعد الإنتاجي والتنموي: ويتمثل في تفعيل دور الجامعة في الإنماء المعرفي ورعاية البحث العلمي ، ومشاركة المجتمع قضاياه بالمناقشة والحوار وتقديم الحلول المناسبة.

البُعد الديمقراطي والاستقلالية: ويتضح في طريقة صنع القرارات وفي النواحي المالية وفي الإمكانيات العلمية والفنية ، والتفاعل الخلاق بين أعضاء الجامعة وبين أقسامها.البُعد العلمي البحثي ، والانفتاح الواعي على الجامعات الرائدة في مجالات التميز:

بدعم البحث العلمي والاطلاع على تجارب الجامعات الأجنبية والعربية الناجحة ، والاستفادة من خبراتهم ، مما يدعم الإبداع ، والابتكار ، والتميز في الجامعات المصرية.

سادسا: متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية الداعمة للتميز الجامعي:

في ظل التحولات الكبيرة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي ، أضحى تميز الأداء الجامعي ضرورة وليس مجرد ترف فكري. ودون هذا التميز فإن الجامعات تعرض نفسها للتقهقر والاندثار. وقد وضع علي السلمي عدة متطلبات لتحقيق التميز هي (السلمي ، 2002 ، 26-27):

"بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسة للمنظمة التعليمية ونظرتها المستقبلية ، ويضم الرؤية المستقبلية للمنظمة ، ورسالتها والأهداف الاستراتيجية التي تعمل على تحقيقها ، وكذلك آليات إعداد الخطط الاستراتيجية ومتابعتها.

منظومة متكاملة من السياسات

التي تحكم وتنظم عمل المؤسسة التعليمية وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى قواعد وأسس إتخاذ القرارات.هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابله للتعديل مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

نظم متطورة لدعم القرارات.نظام متطور لإدارة الموارد البشرية ، يبين آليات تخطيط الموارد البشرية واستقطابها وتنميتها.

نظام لإدارة الأداء ، يتضمن قواعد وآليات تحديد الأعمال المطلوبة لتنفيذ عمليات الجامعة ، وأسس تخطيط الأداء المستهدف وتحديد معدلاته ومستوياته وقواعد توجيه ومتابعة الأداء وتقديم النتائج.

نظام متكامل لتقييم الأداء الفردي وأداء المجموعات وفرق العمل والوحدات والأقسام.

قيادة فعالة توفر مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج ، وتؤكد فرص المؤسسة في تميز الأداء وتحقيق التميز التنافسي". ويرى البحث الحالي أنها تتطلب أيضا:

تحديد مدى فعالية وكفاءة القدرة التنافسية لمؤسسة كالجامعة

في نجاح ما تقدمه من خدمات ومن عمليات تعليمية وتربوية من خلال اختيار الطلاب بتوفر شروط معينة للقبول ...والأساتذة المبدعين في أداء مهام وظائفهم ؛ وإعدادهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتقديم كل ما هو جديد وإثابة الأداء المتميز.

تعميق الإحساس بمسؤولية الجامعة المؤسسية تجاه المجتمع ، والتي تدفعها دائما لتحقيق خدمة مجتمعية عالية الجودة ومتميزة.

الإدارة والقيادة بالقيم كما تتطلبه اللحظة الراهنة ويقدمها العالم الآن.

تأسيسًا على ما سبق ، يتبين أن الإتقان وجودة الأداء في ظل التقاليد الفكرية والابتكارية ، والثقافة الأكاديمية للجامعة ، والعمل في إطار معايير التميز ، تعد المفاهيم الأساسية والقناعات التي يرتكز عليها تحقيق التميز في التعليم الجامعي المصري. كما يتبين أن العنصر البشري أهم الموارد الحاكمة في تفعيل عمليات التغيير الموجه نحو التميز.

ويرى العمل الحالي أن من المتطلبات المهمة أيضًا هو تبني الجامعات نموذج وطني للتمييز والذي قد يفيد من ايجابيات النماذج المطروحة للتميز سواء نموذج مالكولم بالدريج للجودة (الأمريكي) أو النموذج الأوروبي أو غيرها من نماذج(4)إلا أنه يتوجب عليها الوعي بأن أحد أهم العناصر المهمة في تحقيق التميز وتمثل جوهره هو وضع خصوصية الثقافة والهوية العربية في الاعتبار كإطار فكري فلسفي قيمي يوجه عملها بشكل عام ، وخصوصية الثقافة الأكاديمية للجامعات المصرية بشكل خاص.

سابعا: آليات تحقيق الرؤية المستقبلية:

إحداث تغييرات إيجابية في مدخلات وعمليات العملية التربوية والتعليمية للوصول لكفاءة ونوعية أعلى: في نظم القبول ـ طرائق التدريس ـ الوسائل ـ التمويل ـ السياسة التعليمية. رفع القدرة الاستيعابية للتعليم الجامعي ـ إنشاء كليات جديدة ـ الاهتمام بإعداد الهيئة المعاونة ـ تطوير أساليب اختيار الأستاذ الجامعي ـ

4 -*Bardri, M. A. (2006). The Baldrige Education Criteria. International Journal of Quality. V(23). 9. 1118. & Capabilities for sustainable competitive advantage (2005). An Empirical analysis from Indian global organization.Education tranning.V (l).47. 8/9.623.*

امتلاك القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ـ نشر ثقافة تقبل الآخر ـ الاهتمام والرعاية العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب ـ الاهتمام بالبعثات الخارجية.

نشر ثقافة العلم والتميز والإبداع والوعي بضرورتهم لإحداث نهضة حقيقية في المجتمع المصري. لبناء إنسان قادر على التعامل مع مستجدات المجتمع المعاصر. ولن يستطيع التعليم الجامعي ذلك دون تمكنه من قيم التميز واستيعاب مفاهيمها والقناعة بها والعمل في إطارها ومن ثم امتلاك أدوات العصر دون أن يفقد هويته أو يمس خصوصيته الثقافية كمتطلبات للتميز.

بالنسبة للبحث العلمي:

إقامة وحدات بحثية تكون مهمتها متابعة تنفيذ استراتيجية الجامعة نحو التميز ، وخلق الآليات التنفيذية المتطورة بمرور الوقت لإكساب قيم التميز وإحداث التغييرات المنشودة ومراقبة حدوثها في كافة أنحاء العمل بالجامعة.

تطويع عقلية الجامعة في مواجهة التغيير:

حددت لطيفة عايش الوسائل والطرق التي تستخدمها التربية لمواجهة التغيير بثلاث طرق مترابطة ومتداخلة (عايش ، 2002 ، 213-214):

معالجة التغيير الثوري في الميدان الاجتماعي ، والصناعي ، والسياسي وفي ميدان التوجيه الروحي والفلسفي ، وميدان التكوين الخلقي والنشاط الثقافي (شمولية المواجهة) في آن واحد.

أن تتحول الجامعات نفسها إلى طاقة للتغيير والتجديد والانطلاق بأن تكون هي قاعدة هذا الانطلاق بحكم مكانها ودورها التاريخي. والسبيل إلى ذلك تربية جديدة تستمد مقوماتها وأهدافها من استراتيجياتنا الجديدة التي أساسها الإيمان بالتغيير والأخذ بأسباب التجديد القائم على العلم والديمقراطية والوحدة.

أن تنصب التربية على طاقات التغيير والتجديد والانطلاق عند الأفراد ، حيث يتحدد عملها ومدى فعلها في التغيير الثوري المرغوب فيه على جميع المستويات ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في الأنظمة والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير والتغيير في السلوك والعلاقات بالآخرين.

حيث تشتق التربية مسئوليتها الخطيرة في مجتمعنا الثوري من كون أن القوة البشرية فيه ثروة الأمة في تناولها للتغيير. العصر الجديد الذي يعبر فيه التغيير عن نفسه بمعنى جديد يتطلب نوعًا جديدًا من التربية لا يقوم على إضافة مواد جديدة أو أساليب جديدة ، وإنما يقوم على نظرة تربوية جديدة شاملة ، إننا في حاجة إلى تربية تتحول إلى قوة فاعلةفي إحداث التغيير وتوجيهه وضبطه.

دور الجامعة في الرعاية العلمية المتميزة لأبنائها:

تمثل المعرفة الطاقة الأساسية في أي نوع من التنمية ويعتبر نقص المعرفة معوق لعملية التنمية. وقد نشر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بعنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة" الذي يرتكز حول سبل تجاوز معوق نقص المعرفة الذي يعترض طريق التنمية الإنسانية العربية. ولأن مجتمع المعرفة مرتبط أشد الارتباط باقتصاديات المعرفة باعتباره مصدرا مهما لثروات الأمم اليوم ، فإن تنمية الرأسمال البشري يعتبر مطمح الأمم. لذلك يعد رعاية الإبداع وترقيته من بين المتطلبات الحالية للمجتمعات المتطورة. وهذا يتطلب إقامة المنافسات العلمية والبحثية والثقافية وغيرها بين الطلاب وتقديم والحوافز المادية والمعنوية للمتميزين منهم ، وترغيب الآخرين في التميز.

إن مخزون الأمة من العقول المبدعة هو نقطة البداية لوضع الثقافة الأم في موضع التكافؤ والندية وإمتلاك إرادة التغيير والتفاعل من موقف القوي وليس الضعيف. إذ أن ثورة المعرفة والاتصالات وما يترتب عليهما هو إنجاز عقول مبدعة في الأساس ، وأعمال إنسانية يسهم فيها التراكم المعرفي عبر التاريخ وعبر تناوب الحضارات. لذا فالثقة في الذات الفاعلة المبدعة أمر غاية في الأهمية لإقامة مجتمع تعلم في السياق الثقافي العربي والوطني ، وفي ظل التواصل والانفتاح الواعي على الآخر.

دعم الجامعة لقيم ومعايير التميز في مجتمع التعلم واستنهاض الهوية الثقافية والحس الوطني وتحقيق الأمن الثقافي:

تعبر الآليات اللازمة لتفعيل أي مشروع في أي مجال مجتمعي عن مرحلة جيدة لتجاوز الأزمات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع ، تلك الأزمات التي قد تنشأ في حالة توافر الأطر النظرية ، والفكرية دون الوصول إلى تفعيل تلك الأطر على أرض الواقع. من هنا فإن امتلاك الجامعة لآليات تفعيل القيم الداعمة للتميز وثقافته أمر غاية في الأهمية لمحاولة تهيئة المجتمع لتلك القيم ثم استيعابه للمتغيرات من حوله وفهمه لأبعادها.

من ثم إحداث حالة من تقبل التغيير والرغبة في التقدم والتميز ، والتفاعل الجيد معه لصالح الذات الوطنية ودعمها. في ذات الوقت فتح قنوات للتواصل الخلاق مع الثقافات الأخرى بوعي نقدي، ورؤى مبدعة. ومن هذه الآليات:

مقاومة الاغتراب اللغوي بالانتماء إلى اللغة العربية قلبا وقالبا ، وتعظيم حجم ومساحة اللغة العربية في جميع المراحل التعليمية ، حتى المرحلة الجامعية وجعل الإتقان فيها و التحدث الصحيح بها (الفصحى) من الشروط الأساسية للتميز وهذا على المستوى الرسمي.

أما على المستوى غير الرسمي ، مشاركة الدولة في مسئولية دعم اللغة الأم وحمايتها والمالكين لسلطة الإعلام بجميع وسائله نشر ثقافة اللغة وتذوق مفرداتها بنشر أدابها. مما يكون لدى الفرد منذ الصغر منعة لغوية والتي تعني منعة قيمية وفكرية وثقافية ، إذ أن اللغة فكر.

صناعة مجتمع تعلم يراعي الخصوصية الثقافية وحسابات الهوية.

مراجعة منظومة القيم استنادا إلى أخلاقيات وثوابت الثقافة.

رأب الفجوة البحثية والمعرفية.

نشر الثقافة العلمية والوعي بالمفاهيم المستجدة مثل: تكنولوجيا النانو وتطورات البيولوجيا الجزيئية وغيرها من علوم حديثة ، وما يرتبط بها من أخلاقيات ـ الوعي بالعلاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.

تطوير نظم المعرفة واستخدام منهجيات معالجة حديثة تتناسب مع معطيات ومستجدات مجتمع المعرفة ، في إطار التغييرات العلمية والمعرفية المتجددة.
وتسعى الجامعة المتميزة إلى إنتاج صيغ تعليمية مناسبة يمكن من خلالها تمكين الطالب من مفاتيح المعرفة ، وتزويده بقاعدة عريضة ومتجددة من المعارف والخبرات التي تيسر له الانتقال بسهولة بين أنواع التعليم والتخصصاتأو المزاوجة بين التعليم والعمل ، وتنمية قدراته أكاديميا ومهنيا وثقافيا.

ثامنا: ضمانات تحقيق معايير التميز في التعليم الجامعي من خلال الرؤية المقترحة:

حتى يكون التغيير موجه نحو التميز يجب مراعاة عدة أمور تعمل كضمانات لتحقيق الرؤية المقترحة منها:

مشاركات واسعة وذات تأثير من مختلف المجموعات المكونة للجامعة ، أي هيئة التدريس والإداريين ، والمسئولين عن شؤون الطلاب ، والطلاب أنفسهم.

التغذية المرتدة المستمرة ، والمساندة القوية من الإدارة الجامعية للبرامج المقدمة.

تجنب التجزئة والتشرذم ، حيث يزدهر التميز في بيئة تهدم فيها جدران التجزئة" (بيرفوت وآخرون ، 2006 ، 576). بمعنى تجنب الصدام والصراع القيمي خاصة بين النسق القيمي العام والنسق القيمي الخاص .

الأول يخص كل أفراد المجتمع ويتطلب تأكيده لتكوين وعي جمعي وتماسك اجتماعي.

الثاني يمثل طبقة اجتماعية أو مؤسسة (الجامعة) أو مهنة داخل المجتمع يجب مراعاته.

وهذان النسقان في إطار نسق قيمي أكثر اتساعا- نسق قيمي إنساني - يسمح للإنسان التعامل والتواصل "بأخلاق التواصل الإنساني" لإحداث حالة حوار إنساني ثقافي انفتاحي ناجح.التأكيد على أن معايير التميز المطروحة بالدراسة تمثل ثوابت نسبية مشتركة بين أفراد المؤسسة الجامعية ،

بمعنى تكوين توافق عام حولها ، لكن هناك أيضا مرونة وقدرة على التغيير والتطوير بما يقتضيه مستجدات الأمور ، شريطة أن يكون التغيير متجه نحو التميز.تأكيد دور الجامعة القيمي ، ويتضح ذلك من خلال مهامها البحثية والمعرفية والإنمائية والخدمية وارتكازها على معايير التميز في كافة جوانب العمل بها.

استقبال أفضل للأفكار الجديدة ، فيرى بيرفوت من خلال تحليله لثلاثة عشر مؤسسة للتميز أن محاولة إدخال شيء جديد في العمل الجامعي لا يعني أن المؤسسة ستعيش مع هذه المحاولة إلى الأبد. فالمحاولة إذا نجحت يصبح لها وضع مؤسسي أما إذا فشلت فإنها تلغى. هذا مع ضرورة عدم توجيه اللوم إلى من يقوم بالمحاولة في حالة الفشل (بيرفوت وآخرون ، 2006 ، 565).

وضوح هوية المؤسسة الجامعية ، ورسالتها.

ضرورة أن تعمل الجامعة كمؤسسة تميز بتوفير قاعدة بيانات تتضمن تدوين مسارها في التغيير والتوجه نحو التميز كالمعلومات الأساسية عن المؤسسة – وتاريخها التطوري العادي والثوري- الأساس المنطقي للجامعة وفلسفتها أي إطارها المرجعي الذي على أساسه تتخذ قراراتها ،

ومدى ارتباطه برسالتها- نمط القيادة لديها ، هل هي قيادة صامدة مبتكرة ديمقراطية؟ وكيف تنظر للمستقبل وأهم تحدياته لديها ، وأهم خططها المستقبلية ، وأدواتها في تقييم الطلاب ، وسبل التمويل غير الحكومي، وما مدى تركيزها على الطلاب ومدى احترامها لأعضاء هيئة التدريس بها؟.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو حلاوة ، كريم (2001). الآثار الثقافية للعولمة حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة . عالم الفكر: الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. مج 29.ع3.

أحمد ، شاكر محمد فتحي (2005). إدارة الجودة الشاملة وتميز الجامعة. المؤتمر التربوي الخامس لكلية التربية بجامعة البحرين . جودة التعليم الجامعي . 11-13 إبريل.

أحمد ، شاكر محمد فتحي (2009). التغيير التنظيمي والتميز التنافسي للمنظمات التعليمية المعاصرة. مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية (رؤى واستراتيجيات): القاهرة. المركز العربي للتعليم والتنمية.

أحمد ، لمياء (2006). الجامعة الإفتراضية كإحدى الصيغ التعليمية للتعليم من بعد. مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي "رؤية تنموية" (أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية): الإسكندرية .المكتب الجامعي الحديث. ج1.

إيفاشيفا ، فالنتينا (2008). الثورة التكنولوجية والأدب .(ترجمة:عبد الحميد سليم). سلسلة العلوم الاجتماعية: القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

التل ، سعيد وآخرون (1997). قواعد التدريس بالجامعة: عمان . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الجابري ، محمد عابد (2003). قضايا في الفكر المعاصر ط2: بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية.

الجمال ، أحمد مختار(2012). الموسوعة السياسية المعاصرة "الحلقة 12" . مجلة شؤون عربية: القاهرة . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ع150.

السلمي ، علي (2002). إدارة التميز: القاهرة . دار غريب.

السيد ، مصطفي كامل (2005). حول استقلال الجامعات نظرة مقارنة . المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية. التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراق المستقبل. مركز البحوث والدراسات السياسية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة.مج1.

السيد ، مصطفي كامل (2006). حول استقلال الجامعات نظرة مقارنة . المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية . من 14-17 فبراير 2005 بعنوان: التعليم العالي في مصر: القاهرة . مركز البحوث والدراسات السياسية .مج1.

العطار ، سلامة صابر (2011). الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة. مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر في الفترة من13-14 يوليو. مجلة العلوم التربوية: معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة.مج19.عدد خاص.

العطار ، سلامة صابر محمد (2009). الجامعات المصرية بين النشأة والمآل دراسة في الوثائق "تحليلية نقدية" . المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية. جامعة الزقازيق بعنوان: أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والأمل. مج1.

الغوث ، مختار (2010). لماذا تردي التعليم في العالم العربي والإسلامي . مجلة المعرفة: المملكة العربية السعودية. وزارة التربية والتعليم. ع188.

القزاز ، محمد سعد (2007). الحرية الأكاديمية للجامعة بين الالتزام والالتزام . الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: استقلال الجامعات في مصر رؤية تحليلية: جامعة طنطا.

القطب ، سمير عبد الحميد (2009). فلسفة التميز في التعليم الجامعي "نحو جامعة متميزة. سلسلة إشراقات تربوية: القاهرة . هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

الملقى ، هيام (1995). ثقافتنا في مواجهة الانفتاح الحضاري: بيروت . دار الشواف.

المرصفي ، محمد على (2007). رؤية حول استقلال الجامعات . الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: استقلال الجامعات في مصر رؤية تحليلية: جامعة طنطا.

المسيري ، عبد الوهاب (2006). دراسات معرفية في الحداثة الغربية: القاهرة . مكتبة الشروق الدولية.

النقيب ، عبد الرحمن (2009).أنظمة التعليم في الدول العربية نظرة مغايرة للتيار السائد . المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول جامعة الزقازيق بعنوان: أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والأمل. مج1.

النويهي ، محمد (2010). نحو ثورة في الفكر الديني: القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الهوارى ، سيد (2005). خصائص منظمة القرن الـ21: القاهرة . دار الجيل للطباعة.

بدوى ، منير محمود (2006). دور الجامعة بين تحديات ـ الواقع وآفاق المستقبل "رؤية نظرية". المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان: التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراق المستقبل. جامعة القاهرة . مركز البحوث والدراسات السياسية. مج1.

بريدي ، مارجريت وآخرون (2006). الإدارة التعليمية الاستراتيجية . الجودة ـ الموارد. (ترجمة: بهاء شاهين): القاهرة . مجموعة النيل العربية.

بلقزيز ، عبد الإله (2011). السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة . مجلة شؤون عربية: القاهرة . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ع146.

بيرفوت ، بتسي أو ، وآخرون (2006). تحقيق التميز المؤسسي وإدامته للسنة الجامعية الأولى. (ترجمة: أسعد كامل إلياس): المملكة العربية السعودية . وزارة التعليم العالي. مكتبات العبيكان.

تركي ، عبد الفتاح إبراهيم (2007). استقلال الجامعة إلى أين؟ الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: استقلال الجامعات في مصر "رؤية تحليلية" 5 يونيو 2007:جامعة طنطا.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . المكتب الإقليمي للدول العربية (UNDP).

توملينسون ، جون (2008): العولمة والثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان .عالم المعرفة: الكويت . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . ع 354.

جلال ، شوقي (1998). ثقافتنا والإبداع . سلسلة أقرأ: القاهرة . دار المعارف.

حامد ، محمد رؤوف (2006). إدارة المعرفة والإبداع المجتمعي. سلسلة عالم الفكر: القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حميد ، كامل زكي (2009). الجامعة في خطر... التجاوزات والفساد . المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية كلية التربية ـ جامعة الزقازيق ، بعنوان: أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والأمل .مج2.

خليفة ، فريال حسن (2007). فلسفة التحرير مشروع الذات المقهورة . قراءة لكتاب الفيلسوف المكسيكي ريكو دوسيل: القاهرة. مكتبة مدبولي.

صقر ، عبد العزيز الغريب (2007) ، حرية الفكر وثقافة الاختلاف داخل الجامعة . الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: استقلال الجامعات في مصر رؤية تحليلية: جامعة طنطا.

عايش ، لطيفة (2002). التغيير والتربية . دراسة في كتاب محمد الطيطي . مدخل إلى التربية: عمان ـ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد العال ، حسن إبراهيم (2007). استقلال الجامعة في مصر أبعاده ومداه. الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: استقلال الجامعات في مصر رؤية تحليلية: جامعة طنطا.

عتريسي ، طلال (2012). ما هي تداعيات الثورات على المجتمعات العربية. مجلة شؤون عربية: القاهرة . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ع150.

عز الدين ، ناهد (2006). دور المؤسسة الجامعية: وضع الأهداف أم تنفيذ السياسات . المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية من 14-17 فبراير 2005

بعنوان: التعليم العالي في مصر :القاهرة . مركز البحوث والدراسات السياسية . مج1.

عصفور ، جابر ، (2008). نحو ثقافة مغايرة . سلسلة الفكر:القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عويس ، سيد (2009): لا...للعنف . دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني: القاهرة . الهيئة العامة.

فهمي ، فوزي (2004). تخريب العالم- الأعمال الفكرية: القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كمال ، صفوت (1995). المأثورات الشعبية (الفلكلور) والإبداع الفني الجمالي. عالم الفكر: الكويت . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . مج (24) . ع1، 2.

محمود ، زكي نجيب (1997). ثقافتنا في مواجهة العصر: القاهرة .الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مطر ، سيف الإسلام علي ، فر ج، هاني عبد الستار (2009). خطايا السياسة التعليمية في مصر "رؤية تحليلية ناقدة". المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية ـ بجامعة الزقازيق بعنوان: أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والأمل .مج1.

مفتاح ، محمد (2000). مشكاه المفاهيم النقد المعرفي والمثاقفة : الدار البيضاء . المغرب . المركز الثقافي العربي.

مهداد ، الزبير(2011). العنف التربوي..الجذور الاجتماعية والأسباب النفسية والمهنية. مجلة شؤون عربية : القاهرة . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ع146.

مينا ، فايز مراد (2001). (تحرير) التعليم العالي في مصرالتطوير وبدائل المستقبل . أوراق مصر ، 2020: القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية. ع5.

وزارة التربية والتعليم (2003). المعايير القومية للتعليم في مصر . إدارة التربية والتعليم. مجلد الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الوثائق المرجعية للخطة 2008/2007، مج1.

وطفه ، علي أسعد (2007). التربية العربية والعولمة بنية التحديات وتقاطع الإشكاليات. عالم الفكر: الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . مج (36)ع2.

يسين ، السيد (2006). إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة . سلسلة العلوم الاجتماعية : القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Bardri, M. A. (2006). The Baldrige Education Criteria. International Journal of Quality. V(23). 9.

Bleiklie. I. (2011). Excellence. quality and the diversity of higher education systems. Questioning Excellence in Higher Education. Higher Education Research in the 21st Century Series V (3).

Burke. J. C. (2005). Preface in J. C. Burke (Ed.). Achieving accountability in higher education. Balancing public. Academic. and market demands (pp. 9–21). San.Francisco: Jossey-Bass.

Capabilities for sustainable competitive advantage (2005). an Empirical analysis from Indian global organization. Education tranning.V(47). 8/9.

Castoriadis. R.C. (1996). La Monteé de L'unsignigience les carrefours de labyrinth. Paris: Seuil.

Davies. B. ; Ellison. L. (1998). School leadership for the 21st century. London: Routleugc.

Davies. J. (2007).The effect of academic culture on the implementation of the EFQM Excellence Model in UK universities. Quality Assurance in Education. q Emerald Group Publishing Limited V(1)15. 4.

Dee. J. (2006). Institutional autonomy and state-level accountability: Loosely coupled governance and the public good. In W. G. Tierney (Ed.), Governance and the public good (pp. 133–156). Albany, NY: State University of New York Press.

Giertz. B. (1999). The quality concept in higher education.Conference Proceedings from TQM for Higher Education Institutions. Higher Education Institutions and the issue of Total Quality. Verona: 30-31 August.

Harvey. L. (2002). Evaluation for what? Teaching in Higher Education. V (l). 7. 3.

Harvey. L. (2005). A history and critique of quality evaluation in the UK, Quality Assurance in Education. V (l). 13. 4.

Houston. D. (2008). Rethinking quality and improvement in higher education, q Emerald Group Publishing Limited. Quality Assurance in Education V (l). 16. 1.

Meirovich. G. ; Romar. E.J. (2006). The difficulty in implementing TQM in higher education: the duality of instructor/student roles. Quality Assurance in Education. V (l). 14. 4.

Moreland. N. ; Clarke. M. (1998). Quality and ISO 9000 in educational organizations. Total Quality Management. V (l). 9.2/3.

Roman D. j. (2002). Academic freedom and social responsibility. Higher education Policy. V(l). 15.

Tierney. W. G. (2006). The examined university: Process and change in higher education. In W. G. Tierney (Ed.), Governance and the public good (pp. 1–10). Albany, NY: State University of New York Press.